الأمم المتحدة

A/58/269

الجمعية العامة

Distr.: General
12 August 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٣٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

* A/58/150.

231003 231003 03-46581 (A)

وتبلغ الموارد المطلوبة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ قبل إعادة تقدير التكاليف ما إجماليه ٨٠٠ ٧٦٨ ٢٠٨ دولار (صافيه ٩٠٠ ٢٧٢ ١٨٧ دولار)، وتشمل نموا إجماليه ٢٠٠ ٨٠٦ ٤ دولار (صافيه ٢٠٠ ٤٠٢ ٤ دولار) أو بنسبة ٢,٤ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتشمل التغييرات الحقيقية في الموارد اعتمادات للأثر المؤجل المترتب على إنشاء ١٠٩ وظائف جديدة وتعيين القضاة المخصصين المعتمدين لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

وتبلغ تقديرات فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بالقيمة الاسمية ما إجماليه ١٠٠ ١٧٧ ٢٣٥ دولار (صافيه ٩٠٠ ٨٥٧ ٢١٢ دولار)، وتتضمن زيادة صافيها ٠٠٠ ٥٨٥ ٢٥ دولار ترجع أساسا إلى أثر التغييرات في التضخم، يعوضها نقصان في أسعار الصرف.

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة ٤

ألف - الدوائر ١١

باء - مكتب المدعي العام ١٥

جيم - قلم المحكمة ٢٣

المرفق

استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ٣٨

أولا - لمحة عامة

١ - أنشئت المحكمة الدولية لرواندا بموجب قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وأعطيت، وفقا للمواد ٢ و ٣ و ٤ من نظامها الأساسي، صلاحية محاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وتنص المادة ١٠ من نظامها الأساسي، على أن تتكون المحكمة من ثلاث هيئات هي الدوائر، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة.

٢ - وقد أشار مجلس الأمن في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، إلى أنه لا يزال على إيمانه بأن محاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الإنساني الدولي، في الظروف الخاصة برواندا على وجه التحديد، تسهم في عملية الوفاق الوطني وفي إعادة وصيانة السلم في رواندا وفي المنطقة.

٣ - وبذلت المحكمة، منذ اعتماد ذلك القرار، جهودا لوضع تدابير تعمل على التعجيل بإجراءات المحاكمة. ولذلك الغرض، قدم رئيس المحكمة لنظر مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠٠١ مقترحا بإنشاء مجموعة من القضاة المخصصين.

٤ - وعملا بالقرار ١٤٣١ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أنشأ مجلس الأمن مجموعة القضاة المخصصين وقرر أن تتألف دوائر المحكمة في أي وقت من الأوقات من ١٦ قاضيا مستقلا دائما، وأربعة قضاة مخصصين مستقلين كحد أقصى، معينين وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٢ مكررا ثانيا من النظام الأساسي. وثمة نص أيضا بألا يكون اثنان من القضاة من رعايا دولة واحدة.

٥ - وفيما يتعلق بشروط خدمة القضاة المستقلين الدائمين الستة عشر في دوائر المحكمة، يجب ملاحظة أن فترة خدمة ١١ قاضيا انتهت في أيار/مايو ٢٠٠٣. وقد أعادت الجمعية العامة انتخاب ٧ قضاة لمدة ٤ سنوات إضافية هم (القاضي آسوكا دي زويسا غوناواردانا (سري لانكا)، والقاضي محمد غوني (تركيا) لدائرة الاستئناف في لاهاي، والقاضي إريك موسيه، والقاضي وليم هوسوين سيكولي، والقاضي لويد جورج ويليامز، والقاضية آرليت راماروسون، والقاضية أندريسيا فاز لدوائر المحكمة في أروشا)، وانتخب ٤ قضاة جدد للفترة الثانية (هم القاضي سيرغي إيغوروف (الاتحاد الروسي)، والقاضي إينيس واينبرغ

ديروكا (الأرجنتين) والقاضي جاي رام ريدي (فيجي)، والقاضية خالدة رشيد خان (باكستان)).

٦ - وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٣ انتخب القاضي موسيه (النرويج) رئيسا للمحكمة، والقاضية فاز (السنغال) نائبة للرئيس.

٧ - وحدث عدد من التطورات الهامة في العمل الأساسي للمحكمة وفي إدارتها، الأمر الذي سيؤثر بشكل ملحوظ على برنامج عملها في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، يُتوقع أن تكون المحكمة قد أصدرت ٤ أحكام بحق ٨ متهمين، ليبلغ مجموع نتائج الولاية الثانية للمحكمة ٩ أحكام بحق ١٤ متهما. إلى جانب ذلك، وبحلول نهاية فترة السنتين الحالية ستكون المحكمة قد أصدرت ١٥ حكما بحق ٢١ متهما منذ بدأت المحاكمة الأولى في عام ١٩٩٧. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، كانت هناك ٣ قضايا معروضة للاستئناف (أليزافان وجيرار نتاكيروتيمانا، وأليزير نييتيغيكا، ولوران سيمانزا).

٨ - وإلى جانب المتهمين الواحد والعشرين الذين فرغت المحكمة من محاكمتهم أو لا تزال محاكمتهم في مراحلها الختامية، يوجد ٤١ محتجزا آخرين في مرافق الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في أروشا لا تزال محاكماتهم جارية أو لا يزالون ينتظرون محاكمتهم. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، كانت المحاكمات المتصلة بقضية بوتاري (٦ متهمين)، والقضية العسكرية (٤ متهمين) جارية. وهاتان القضيتان كبيرتا الحجم ولا تزالان في مرحلة مبكرة نسبيا. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن تبدأ ٤ محاكمات بحق ١٠ متهمين في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، ومرجع ذلك جزئيا وصول القضاة المخصصين المنتخبين الجدد. ولذلك، ينتظر أن يقدم للمحاكمة ٢٠ من المتهمين البالغ عددهم ٤١ بحلول نهاية عام ٢٠٠٣.

٩ - وفيما يتعلق بالمهام التنفيذية للمحكمة، حدثت تطورات أساسية خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ستترتب عليها أيضا آثار هامة بالنسبة لعمل المحكمة في المستقبل. وقد شغلت المحكمة وظيفتين واستبدلت وظيفتين إداريتين محوريتين، معززة بذلك هيكل القيادة. فقد تم شغل وظيفتي رئيس شعبة التحقيقات، ورئيس قسم الأدلة والمعلومات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وتم شغل وظيفتي نائب المدعي العام، ورئيس شعبة الادعاء في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

١٠ - ولا يزال إنفاذ الأحكام يشكل تحديا كبيرا أمام المحكمة إذ بلغت الترتيبات المتعلقة بهذا الغرض مرحلة متقدمة. وقد أبرمت المحكمة مؤخرا اتفاقا مع فرنسا بشأن إنفاذ الأحكام التي فرضتها المحكمة على الأشخاص المدانين. وبهذا الاتفاق الذي سيصبح نافذا بعد تصديق الجمعية الوطنية الفرنسية عليه، سيبلغ عدد البلدان التي أبرمت هذه الاتفاقات ٤ بلدان.

والبلدان الأخرى هي بنن وسوازيلند ومالي. وهناك مفاوضات جارية مع دول أفريقية وأوروبية أخرى. ويوجد في الوقت الحاضر ستة سجناء، يقضون أحكاما بالسجن في باماكو، بمالي، بينهم جان كامباندا رئيس وزراء رواندا السابق.

١١ - ولا تزال المحكمة تنفذ التدابير الإصلاحية المتصلة بالدفاع عن المتهمين، وهي تدابير يراد بها القضاء على أي سوء استخدام لنظام المعونة القانونية. وتمشيا مع التفاصيل الواردة في تقرير مكتب المراقبة الداخلية (A/55/759)، عينت المحكمة خبيرا استشاريا لدراسة نظام المعونة القانونية بالتفصيل ولوضع تعليقات بشأن إصلاح النظام. وسوف يتم تقديم تقرير مستقل عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة.

١٢ - وعملا بتوصية مجلس مراجعي الحسابات الواردة في الفقرة ٤٠ من تقريره[(١)]، ووفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وضعت المحكمة استراتيجية للإنجاز، ترد في المرفق أدناه. ولما كانت استراتيجية الإنجاز تستند إلى الفروغ من أكبر عدد من المحاكمات، فإن الأولويات المتعلقة بفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كما ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة، تتركز على تحقيق الكفاءة والفعالية في إدارة المحاكمات وما يتصل بذلك من عمليات دعم قانونية وقضائية، وعلى تعزيز كفاءة خدمات الدعم الإداري وتحقيق تعبئة أكثر منهجية وفعالية لتقديم دعم سياسي وتنفيذي ومادي خارجي من جانب الدول الأعضاء والكيانات الأخرى ذات الصلة.

١٣ - وقد قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٨/٥٦ ألف، المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ تخصيص مبلغ إجماليه ٤٠٠ ٣١٢ ١٩٢ دولار (صافيه ٦٠٠ ٦١١ ١٧٣ دولار) في الحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على أساس حساب مؤقت، لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وبموجب القرار نفسه، قررت المحكمة أن يبقى ملاك وظائف المحكمة عند المستوى الذي اعتُمد في عام ٢٠٠١، إلى أن يجري استعراض آخر لذلك في آذار/مارس ٢٠٠٢. وأذنت الجمعية العامة أيضا باستخدام موارد المساعدة المؤقتة العامة اللازمة لتوفير ما يصل إلى ٧٧ وظيفة جديدة أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، على أساس ألا يخلّ هذا الإجراء بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين المستأنفة بشأن إنشاء ملاك وظائف معتمد لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٥ كاف والتصويبات (A/57/5/Add.11 و Corr.1-3)، الفصل الثاني.

١٤ - ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٨/٥٦ باء المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، على ملاك الوظائف الذي أوصت به اللجنة الاستشارية وقررت تخصيص مبلغ منقح إجماليه ٣٠٠ ١٢٧ ١٩٧ دولار (صافيه ٤٠٠ ٧٣٩ ١٧٧ دولار) لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

١٥ - وأقرت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٩/٥٧ تعديل المخصصات المنقحة بمبلغ إجماليه ٦٠٠ ٦٥٧ ٤ دولار (صافيه ١٠٠ ٢٥٤ ٤ دولار) لتغطية الموارد الإضافية المطلوبة فيما يتصل بإنشاء مجموعة من القضاة المخصصين، ليكون مجموع المبلغ الإجمالي ٩٠٠ ٧٨٤ ٢٠١ دولار (صافيه ٥٠٠ ٩٩٣ ١٨١ دولار) قبل إعادة تقدير التكاليف. وفي القرار نفسه، أذنت الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات، عند الاقتضاء، بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٧٠٠ ١٧٧ ٢ دولار (صافيه ٢٠٠ ٨٧٩ دولار) لتغطية الاحتياجات من الموارد للمحكمة لدعم إعادة حساب تكاليف الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وطلبت إليه أن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين.

١٦ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة تقديم احتياجات الميزانية لقلم المحكمة ومكتب المدعي العام والمهام الإدارية غير القضائية للدوائر، في شكل يستند إلى النتائج ويربط الأهداف والمدخلات بالإنجازات المتوقعة التي تقاس بمؤشرات الإنجاز. وعملا بذلك الطلب، أعد الأمين العام إطارا منطقيا قائما على النتائج يعكس الأهداف والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء فيما يتعلق بالأسس والغايات تضمَّن أيضا العوامل الخارجية. وقد أُعد الإطار المنطقي وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ووفقا للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8). ويورد الجدول ٩ التعاريف المتصلة بعدد من المصطلحات الأساسية بالصيغة التي ترد بها في النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج.

١٧ - وقبل إعداد ميزانية المحكمة، تلقى الموظفون في المحكمتين الدوليتين تدريبا على نهج الميزنة على أساس النتائج المتبع حاليا في الأمم المتحدة. وتم التشديد على الإدارة على أساس النتائج بوصفها مطلبا لتحقيق التنفيذ التام لأعمال المحكمة، وهو ما ينبغي توجيهه من أجل تحقيق النتائج المرجوة، مع المراعاة الواجبة لاستراتيجية الإنجاز.

١٨ - وتنطلق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من فرضية قيام المحكمة بترشيد عملها وتبسيطه بما يضمن تدعيم الموارد والأنشطة لوضع وتنفيذ استراتيجية إنجاز سليمة وواقعية. وستعالج المحكمة الاحتياجات الجديدة للوظائف الدائمة من خلال

إعادة توزيع للوظائف. وتمشيا مع ذلك يقترح الأمين العام ميزانية إجمالية ٨٠٠ ٧٦٨ ٢٠٨ دولار (صافيها ٩٠٠ ٢٧٢ ١٨٧ دولار)، تتضمن نموا إجماليه ٢٠٠ ٨٠٦ ٤ دولار (صافيها ٢٠٠ ٤٠٢ ٤ دولار)، أو بنسبة ٢,٤ في المائة بالمقارنة باعتمادات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، قبل إعادة تقدير التكاليف. وتشمل الاحتياجات من الموارد المبينة في الجدولين ١ و ٢ أدناه مبلغ ٠٠٠ ٩٦٠ دولار لتغطية الأتعاب يعكس الأثر المؤجل لتعيين أربعة قضاة مخصصين؛ و ٧٠٠ ٥١٧ ٢ دولار لتغطية تكاليف ١٠٩ وظائف جديدة تمت الموافقة عليها لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، واستمرار ٨٧٥ وظيفة، تشمل تحويل ٣ وظائف في مكتب خدمات الرقابة الداخلية من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف مؤقتة، اثنتان منها في الرتبة ف-٤، وواحدة في الرتبة ف-٣، حيث تدعو الحاجة إلى استمرار هذه الوظائف طوال مدة ولاية المحكمة، وكذلك مبلغ ٤٠٠ ٣٣٠ دولار للإجراءات الأمنية للأمم المتحدة. وباستثناء تعديلات بسيطة في التكاليف غير المتعلقة بالوظائف، فإن الميزانية المقترحة توصي بالإبقاء على نفس مستوى النفقات.

١٩ - ووفقا لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/55/643، الفقرة ٦٣)، وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٥٧، أُولي الاعتبار اللازم لتوفير موارد من أجل تسهيل تنفيذ الأحكام وترميم مرافق السجون. ووفقا لذلك يُخصص مبلغ ٤٠٠ ٩٢٠ دولار في الميزانية لتغطية التكاليف المتعلقة بتنفيذ الأحكام ومبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار لتحسين مرافق السجون لكي تفي بالمعايير الدولية.

٢٠ - وسوف تتطلب إعادة تقدير التكاليف فيما يتعلق باعتمادات الميزانية حسب معدلات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ زيادة قدرها ٣٠٠ ٤٠٨ ٢٦ دولار تمثل أثر التغيرات في معدل التضخم (٠٠٠ ٠٤٠ ٣٠ دولار)، والتسويات المتعلقة بالتكاليف المعيارية للمرتبات (٩٠٠ ٨٨٤ ١ دولار)، وتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية فيما يتعلق بصافي الأجور (٠٠٠ ٩٠٠ ٢ دولار)، تقابلها انخفاضات في معدلات أسعار الصرف (٦٠٠ ٤١٦ ٨ دولار).

٢١ - وستُستخدم الموارد التقديرية البالغة ٩٠٠ ٧٢٣ ٢ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية لتغطية أنشطة تتعلق، في جملة أمور، بدعم عمل مكتب المدعي العام وقلم المحكمة.

٢٢ - وتبين الجداول ١ إلى ٣ أدناه توزيع الموارد المقترح للمحكمة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الجدول ١

النسبة المئوية لتوزيع الموارد حسب العنصر

	الميزانية المقترحة	الموارد الخارجة عن الميزانية
١ - الدوائر	٣,٥	-
٢ - مكتب المدعي العام	٢٤,٥	٦,٠
٣ - قلم المحكمة	٧٢,٠	٩٤,٠
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

الجدول ٢

موجز الاحتياجات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية المقررة

العنصر	نفقات ٢٠٠٠-٢٠٠١	اعتمادات ٢٠٠٢-٢٠٠٣[أ]	النمو في الموارد: المبلغ	النمو في الموارد: النسبة المئوية	المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات ٢٠٠٤-٢٠٠٥
النفقات							
١ - لدوائر	٣ ٩٨٥,١	٥ ٠٠٩,١	٢ ٢٠٣,٠	٤٤,٠	٧ ٢١٢,١	١٣٢,٤	٧ ٣٤٤,٥
٢ - مكتب المدعي العام	٤٢ ٥٨١,٩	٥١ ٣٠٠,٤	(١٧٠,٦)	(٠,٣)	٥١ ١٢٩,٨	٩ ٢١٧,٢	٦٠ ٣٤٧,٠
٣ - قلم المحكمة	٢١٧,٠ ١٣٣	١٤٧ ٦٥٣,١	٢ ٧٧٣,٨	١,٩	١٥٠ ٤٢٦,٩	١٧ ٠٥٨,٧	١٦٧ ٤٨٥,٦
مجموع النفقات (إجمالي)	**١٧٩ ٧٨٤,٠**	**٢٠٣ ٩٦٢,٦**	**٤ ٨٠٦,٢**	**٢,٤**	**٢٠٨ ٧٦٨,٨**	**٢٦ ٤٠٨,٣**	**٢٣٥ ١٧٧,١**
الإيرادات							
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٦ ٤٧٩,٢	٢١ ٠٩١,٩	٤٠٤,٠	١,٩	٢١ ٤٩٥,٩	٨٢٣,٣	٢٢ ٣١٩,٢
مجموع الاحتياجات (صافي)	**١٦٣ ٣٠٤,٨**	**١٨٢ ٨٧٠,٧**	**٤ ٤٠٢,٢**	**٢,٤**	**١٨٧ ٢٧٢,٩**	**٢٥ ٥٨٥,٠**	**٢١٢ ٨٥٧,٩**

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

	نفقات ٢٠٠٠-٢٠٠١	تقديرات ٢٠٠٢-٢٠٠٣	تقديرات ٢٠٠٤-٢٠٠٥
الأنشطة	٨٥٣,٤	٢ ٣٦٨,٦	٢ ٧٢٣,٩
مجموع الاحتياجات	٨٥٣,٤	٢ ٣٦٨,٦	٢ ٧٢٣,٩
مجموع (١) و (٢)	**١٦٤ ١٥٨,٢**	**١٨٥ ٢٣٩,٣**	**٢١٥ ٥٨١,٨**

(أ) تشمل إذنا بالالتزام بمبلغ ٧٠٠ ١٧٧ ٢ دولار وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٨٩.

الجدول ٣

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	الميزانية المقرر		الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٥
الفئة الفنية والفئات العليا						
أمين عام مساعد	١	١	–	–	١	١
مد – ٢	١	١	–	–	١	١
مد – ١	٤	٤	–	–	٤	٤
ف – ٥	٢٩	٢٩	–	–	٢٩	٢٩
ف – ٤	٨٠	٨٢[أ]	–	–	٨٠	٨٢
ف – ٣	١٥٣	١٥٤[ب]	–	–	١٥٣	١٥٤
ف – ٢/١	١١٢	١١٢	–	–	١١٢	١١٢
المجموع الفرعي	**٣٨٠**	**٣٨٣**	**–**	**–**	**٣٨٠**	**٣٨٣**
فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى						
الرتبة الرئيسية	٧	٧	–	–	٧	٧
الرتب الأخرى	١٧٥	١٧٥	–	–	١٧٥	١٧٥
خدمات الأمن	٨٧	٨٧	–	–	٨٧	٨٧
الرتبة المحلية	٣٠٨	٣٠٨	–	–	٣٠٨	٣٠٨
الخدمة الميدانية	٢٤	٢٤	–	–	٢٤	٢٤
المجموع الفرعي	**٦٠١**	**٦٠١**	**–**	**–**	**٦٠١**	**٦٠١**
المجموع	**٩٨١**	**٩٨٤**	**–**	**–**	**٩٨١**	**٩٨٤**

(أ) يشمل تحويل وظيفتين في الرتبة ف-٤ من موارد المساعدة المؤقتة إلى خدمات الرقابة الداخلية.

(ب) يشمل تحويل وظيفة واحدة في الرتبة ف-٣ من موارد المساعدة المؤقتة إلى خدمات الرقابة الداخلية.

ثانيا – برنامج العمل

ألف – الدوائر

٢٣ – تتكون الدوائر الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من تسعة قضاة دائمين وأربعة قضاة مخصصين في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة. وتتألف دائرة الاستئناف من سبعة قضاة استئناف دائمين في لاهاي، تمول المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مصاريف خمسة منهم. وتُحمل مصاريف الآخرين على ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٢٤ – وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، انتهت مدة ولاية أحد عشر قاضيا. وقد أعادت الجمعية العامة انتخاب خمسة قضاة، وقامت بانتخاب أربعة قضاة جدد للعمل في الولاية الثانية. كما أعيد انتخاب قاضيين للعمل في دائرة الاستئناف في لاهاي (انظر الفقرة (٥) أعلاه).

٢٥ – وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أحال الأمين العام من إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، بناء على طلب من نافانيثين بلاي، رئيسة المحكمة، موضوع تمديد ولاية القضاة الأربعة غير المنتخبين للنظر في تمكينهم من الفصل في عدد من القضايا الجارية التي شرعوا في نظرها ولن يتسنى لهم الانتهاء منها بحلول الوقت الذي تنتهي فيه ولاياتهم، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٣. وتضمن الطلب تمديد فترة خدمة القاضية بلاي إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والقاضيين أوستروفسكي ودولنتش، إلى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٤، والقاضي ماكوتو، إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢٦ – واستجابة لطلب المحكمة، قرر مجلس الأمن في قراره ١٤٨٢ (٢٠٠٣)، أن يتم القاضي دولنتش والقاضي أوستروفسكي اللذين تم استبدالهما كعضوين في المحكمة، نظر قضية سيانغوغو، التي شرعا فيها، قبل انقضاء فترة ولاية كل منهما، أي قبل حلول شباط/فبراير ٢٠٠٤، وأن يتم القاضي ماكوتو والقاضية بلاي، اللذين استبدلا أيضا كعضوين في المحكمة، نظر قضايا كاجيليجيلي وكاموهندا ووسائط الإعلام، قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٢٧ – وعملا بقراري الجمعية العامة ٥٣/٢١٢ و ٥٣/٢١٣ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أنشأ الأمين العام فريق خبراء لإجراء استعراض لمدى فعالية عمل وأداء المحكمتين الدوليتين. وأوصى تقرير فريق الخبراء (A/54/634) بأن معالجة أعباء العمل المتزايدة تقتضي النظر إيجابيا في مسألة توظيف قضاة مخصصين مؤقتين. إذا ما ظل ذلك هو الحل العملي الوحيد المتاح لتسريع إنجاز مهام المحكمتين (التوصية ٢١). ووفقا لذلك، اقترحت

رئيسة المحكمة على مجلس الأمن إنشاء مجموعة من القضاة المخصصين لمجابهة احتياجات أعباء العمل المتزايدة. وقرر مجلس الأمن، في قراره ١٤٣١ (٢٠٠٢) أن يجري إنشاء مجموعة من القضاة المخصصين، وطلب إلى الأمين العام اتخاذ ترتيبات عملية لانتخاب ثمانية عشر منهم وعدّل المجلس المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة، ليسمح بأن يكون تشكيل الدوائر في أي وقت من الأوقات مؤلفا من ستة عشر قاضيا مستقلا دائما وأربعة قضاة مخصصين مستقلين كحد أقصى، يتم تعيينهم وفقا للمادة ١٢ مكررا ثالثا.

٢٨ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، انتخبت الجمعية العامة بموجب مقررها ٤١٤/٥٧ جيم أربعة قضاة مخصصين من بين مجموعة تتكون من ثمانية عشر قاضيا للعمل في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٢٩ - ومن المتوقع أن يجري إثر وصول أول مجموعة من القضاة المخصصين، تقسيم إحدى الدوائر الابتدائية إلى قسمين، يتكون القسم الواحد منها من ثلاثة قضاة، وأن تنعقد جلسات القسمين على امتداد نوبتي عمل يوميا، مدة كل منها خمس ساعات تقريبا. ويعود هذا النظام المقترح إلى ممارسة ناجحة أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، مارست فيها إحدى الدوائر الابتدائية مهامها بنظام التناوب. وعلى غرار المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سيجلس القضاة المخصصون بمعية القضاة الدائمين في أقسام الدائرة الابتدائية.

٣٠ - وفيما يخص برنامج الأنشطة في المستقبل، يخطط مكتب المدعي العام للانتهاء من ٢٦ عملية تحقيق أخرى، ينتظر أن تنتهي بمرحلة توجيه لوائح الاتهام بحلول نهاية سنة ٢٠٠٤. وأمكن للمدعية العامة أيضا تحديد ٤٠ من المشتبه بهم الذين تعتزم إحالة مقاضاتهم إلى الولايات القضائية الوطنية. وخلافا للوضع بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث وضعت قواعد إجرائية ثم وافق مجلس الأمن على إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية، لا توجد في الوقت الحالي إجراءات من هذا النوع موضوعة من أجل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٣١ - وقد أعرب مكتب المدعي العام عن استعداده للشروع في المحاكمات فيما يخص ٧ قضايا يمكن أن تشمل ١٢ من الأشخاص الواحد والأربعين المحتجزين. ولا تزال المحاكمات جارية بخصوص عشرين متهما، بيد أن الأحكام التي تخص ١٠ متهمين منهم يتوقع صدورها في العام القادم، كما أن الأحكام المتعلقة بالقضايا القصيرة المقرر الشروع فيها هذه السنة، يتوقع أيضا أن تصدر في نفس الفترة الزمنية. وينتظر أن تشغل قضية بوتاري والقضية العسكرية وقت الدائرتين الابتدائيتين المخصصتين لكل منهما لمعظم فترة السنتين

الحالية. غير أنه بإضافة القضاة المخصصين، ينتظر أن تسمح قدرات المحكمة بالبدء في المحاكمات المتعلقة بمحتجزين عديدين آخرين.

٣٢ - وتشير المعلومات المقدمة من المدعية العامة إلى أنه بالنسبة للقضايا التي ستكون جاهزة للشروع في نظرها هذه السنة، تتوافر تقديرات بالنسبة لعدد شهود الادعاء، وعدد الساعات التي ستستغرقها إفادات الشهود، والموعد التقريبي التي ستكون فيه القضية جاهزة للنظر. وثمة حاجة إلى معلومات أخرى للتعرف بالضبط على الموعد والتتابع الزمني المحددين لنظر هذه القضايا.

٣٣ - وتحقيقا لهذه الغاية، تعقد الدوائر اجتماعات استشارية مع الأقسام المختلفة للمحكمة من أجل وضع خطة لبرنامج المحاكمات لفترة السنتين.

٣٤ - ومن المتوقع أن تصدر الدوائر خلال فترة الميزانية البرنامجية المقترحة، أحكاما في ١٠ محاكمات. وأن تنتهي من إعداد ٨ قضايا جاهزة للمحاكمة، و ٢١ إجراء تمهيديا. وحتى يتسنى بشكل فعال تلبية احتياجات الزيادة في أنشطة قاعات المحكمة، ستبذل الدوائر جهدها لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة من خلال تشغيل قاعاتها على امتداد فترتي مناوبة يوميا.

٣٥ - وخلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، سيتم القيام بالأنشطة التالية:

(أ) أنشطة قاعات المحكمة: إصدار أوامر بنقل المشتبه فيهم واحتجازهم؛ والمثول الأولي للمتهمين؛ والاستماع إلى الطلبات التمهيدية، وجلسات استعراض سير القضايا، والجلسات التمهيدية، والجلسات السابقة لمرافعات الدفاع، ومراجعات التدابير المتخذة لحماية الشهود وإصدار أوامر بشأنها والمحاكمات وإصدار أحكام التبرئة بموجب القاعدة ٩٨ مكررا، وإصدار الأحكام النهائية، وإجراءات إصدار الأحكام، والمراجعات والإحالات، وتعليق لوائح الاتهام بموجب المادة ١١ مكررا وإصدار أوامر التعويض في الحالات التي تقتضي ذلك؛

(ب) الأنشطة القضائية: مراجعة لوائح الاتهام أو المواد الواردة بها وتأكيدها أو رفضها، وإجراء المداولات، والنظر في الطلبات المقدمة بشأن الأوامر والمذكرات، وأخذ الأقوال، وعقد الجلسات غير الرسمية لتحديد المواعيد، والنظر في الطلبات المقدمة من أصدقاء المحكمة، والإشراف على عملية الإيداع في السجن؛

(ج) تقديم التقارير إلى مؤسسات الأمم المتحدة: إعداد التقارير التي يقدمها رئيس المحكمة إلى مجلس الأمن، بناء على طلبات الدائرة الابتدائية أو الادعاء، بشأن عدم تقيد

الدول بالأوامر الصادرة عن المحكمة، وتقديم التقارير السنوية لمجلس الأمن والجمعية العامة بموجب المادة ٣٣ من النظام الأساسي؛

(د) إصدار نداءات لتقديم المساعدة الدولية للدول؛

(هـ) عقد الجلسات العامة للقضاة: مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك ومسائل السياسات، والنظر في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وغيرها من النصوص الأساسية للمحكمة، وتعديلها؛

(و) المنشورات: إصدار طبعات موثقة من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، والنصوص الأساسية للمحكمة، في لغتي عمل المحكمة، في نسخ ورقية ونسخ إلكترونية؛

(ز) القيام بالأنشطة التالية من أجل إصدار الآراء والقرارات والأحكام المتعلقة بإجراءات المحكمة: البحث في مجالي القانون الدولي والقوانين الوطنية، وإعداد جميع الوثائق المتعلقة بذلك وصياغتها وتحريرها وإصدارها في لغتي عمل المحكمة في نسخ ورقية وإلكترونية؛

(ح) شؤون الصحافة: يمكن للرئيس أن يصدر في بعض المناسبات بيانات صحفية عن المسائل ذات الأهمية للمحكمة بصفة عامة؛ كما يقوم الرئيس ونائبة الرئيس بمقابلة ممثلي وسائط الإعلام؛

(ط) مناسبات خاصة: استضافة كبار الزوار وهم عادة على مستوى السفراء أو وزراء الخارجية، ومقابلة رؤساء الدول، وشرح ما يتعلق بأنشطة قاعات المحكمة وأعمال المحكمة؛ وإقامة ومداومة اتصالات على مستوى عال مع حكومات الدول الأعضاء، لتسهيل وتحسين التعاون مع المحكمة، والترتيب لأداء القضاة الجدد للقَسَم، واستضافة قضاة من ولايات قضائية أخرى؛

(ي) المنظمات غير الحكومية: الاستجابة لما يتيسر من الأعداد الكبيرة من الطلبات التي ترد بشأن توفير متحدثين والمشاركة في حلقات البحث والمؤتمرات والندوات بشأن جميع جوانب الأنشطة القضائية؛

(ك) المشاركة في الأنشطة التي تتم داخل منظومة الأمم المتحدة: إلقاء كلمة سنوية من الرئيس أمام الجمعية العامة، والمشاركة في الاجتماعات المتعلقة بدور المحكمة داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة.

الجدول ٤

الاحتياجات من الموارد

الفئة	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			الوظائف	
	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٥ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٥
الميزانية التقديرية للموارد غير المتعلقة بالوظائف	٥ ٠٠٩,١	٧ ٢١٢,١	–	–
المجموع	**٥ ٠٠٩,١**	**٧ ٢١٢,١**	**–**	**–**

٣٦ - تبلغ قيمة الموارد غير المتعلقة بالوظائف ١٠٠ ٢١٢ ٧ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، تمثل زيادة مقدارها ٠٠٠ ٢٠٣ ٢ دولار. وتظهر هذه الزيادة الأثر المؤجل لإضافة أربعة قضاة مخصصين جدد ووفق عليهم في سنة ٢٠٠٣، بما في ذلك قيمة مدفوعات الأتعاب البالغة ٠٠٠ ٩٦٠ دولار، والتكاليف العامة للموظفين، وبدلات التقاعد لأربعة قضاة لم يُعد انتخابهم (٠٠٠ ٢٧٨ دولار)، ومصاريف السفر. وتوفر هذه الموارد أيضا الاعتمادات المطلوبة لمصاريف تعويض وسفر تسعة قضاة دائمين، وقاضيين بدائرة الاستئناف، وقاضيين آخرين مددت ولاياتهم حتى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٤.

باء - مكتب المدعي العام

٣٧ - تتولى هذه الهيئة التابعة للمحكمة مسؤولية التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ومحاكمتهم بموجب المواد ٢ و ٣ و ٤ من النظام الأساسي للمحكمة.

٣٨ - وتتولى المدعية العامة مسؤولية رسم السياسات لمكتب المدعي العام وتوفير التوجيه التنفيذي العام لأعمال المكتب. وتتخذ المدعية العامة من لاهاي مقرا لها وتسافر إلى أروشا وكيغالي بانتظام للإشراف على سير التحقيق وأفرقة الادعاء واستعراضهما.

٣٩ - ويمارس نائب المدعية العامة سلطاتها في غيابها، ويكون مسؤولا عن إدارة أنشطة مكتب المدعي العام وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات بناء على توجيهات المدعية العامة، فضلا عن متابعة العلاقات مع الحكومات المضيفة. ويكون نائب المدعية العامة مسؤولا أيضا عن تأمين الدعم من الدول والحصول على مساعدتها، لا سيما في أفريقيا، في إدارة أعمال المكتب.

٤٠ - ويرأس رئيس التحقيقات شعبة التحقيقات التي يوجد مقرها في كيغالي. وتضطلع هذه الشعبة باستجواب المشتبه فيهم ومقابلة الشهود والمجني عليهم وأخذ إفادات الشهود وجمع الأدلة ضد المشتبه بارتكابهم جرائم تدخل في اختصاص المحكمة.

٤١ - وتضطلع شعبة الادعاء، بالنيابة عن المدعية العامة، بمسؤولية إجراء جميع المحاكمات حتى مرحلة الاستئناف، والإشراف على التحقيقات بالتنسيق مع شعبة التحقيقات.

٤٢ - واستمرت دون انقطاع خلال فترة السنتين أنشطة مكتب المدعي العام في التحقيقات والمحاكمات التمهيدية والمحاكمات والاستئناف. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، يتوقع المكتب أن يكون قد قدم ٦ قضايا تشمل ٣٩ متهما خلال فترة السنتين. وإذا استمر العمل على هذه الوتيرة دون انقطاع، فإن عدد القضايا التي ستكون قد عرضت على المحكمة منذ بدء أنشطتها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ما مجموعه ٢٥ قضية تشمل ٤٨ متهما. ويمثِّل هذا الرقم ٥١ في المائة من قرارات الاتهام المؤكدة حتى تاريخه وعددها ٨١ قرارا، أو ٧٦ في المائة من مجموع الأشخاص المحتجزين حتى الآن وعددهم ٦٤. وسيواصل المكتب خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تكريس أكبر قدر من الجهد في سبيل إنجاز التحقيقات الجديدة، وعددها ٢٦ تحقيقا، والخروج منها برقم مماثل من قرارات الاتهام المبرِّرة تبريرا جيدا، والقيام في الوقت نفسه بمواصلة المحاكمات المتعلقة بالقضايا الأكثر مدعاة للترقب والأشد تعقيدا حتى نهاية عام ٢٠٠٥. وستُبذَل الجهود أيضا لاعتقال ١٧ شخصا ما زالوا طليقين، إضافة إلى ٣ أشخاص آخرين على الأقل من المستهدَفين الجدد المتوقعين وعددهم ٢٦، بما يرفع مجموع المحتجزين إلى ٢٠ شخصا.

٤٣ - ويشكل التعجيل بمجمل عملية المحاكمات مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق المتهم، أولوية قصوى لمكتب المدعي العام. وفي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، سيشارك الادعاء في محاكمات تُنظر في وقت متزامن لما مجموعه ١٠ قضايا تشمل ٢٥ متهما، بينها قضاياه الخمس الأكثر تعقيدا وهي: قضيتا الحكومة وقضيتا الجيش وقضية بوتاري، التي تضم مجتمعة ٢٢ متهما. ويشكل هذا المجموع ٣٠ في المائة من قرارات الاتهام المؤكدة حتى تاريخه وعددها ٨١ قرارا.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم مكتب المدعي العام، بالتشاور مع قلم المحكمة، إحالة نحو ٤٠ ملفا إلى الاختصاصات القضائية الوطنية، يمكن أن تشمل قضايا تخضع للمادة ١١ مكررا التي تنص على تعليق إصدار قرار اتهام من مكتب المدعي العام بانتظار انتهاء المحاكمة أمام المحاكم الوطنية.

٤٥ - وفي الجانب المتعلق التحقيقات، بدأت أولويات شعبة التحقيقات تنتقل تدريجا إلى إجراء تحقيقات أكثر تركيزا. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، سيُنَّصب التركيز على التحقيق المتعلق بالأهداف المختارة وعددها ٢٦ هدفا بغية إنجاز هذه التحقيقات التي تؤدي إلى مرحلة صدور قرارات الاتهام بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. ولا يقل عن ذلك أهمية دعم المحاكمات المقدم إلى شعبة الادعاء. فمع تقديم شعبة الادعاء المزيد من القضايا للمحاكمة، ستحدث زيادة كبيرة في الطلب على العمل الخاص بدعم المحاكمات ليشكل نسبة تناهز ٧٠ في المائة من حجم عمل الشعبة.

٤٦ - وفيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بعمليات التعقب، اتُخذت تدابير متعددة أوصى بها مكتب الرقابة الداخلية تشمل المبادرات الرامية إلى تعزيز إدارة المهام وشؤون المخبِرين والمدفوعات المتصلة بذلك. وفي فترة السنتين الجديدة، تتطلع الشعبة إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتيسير تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية الجديدة.

٤٧ - وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٣، تم احتجاز ستة أشخاص. ولا يزال فريق الاستخبارات والتعقب يواصل عمله في ملاحقة ١٧ شخصا ما زالوا طليقين. وقد حُدد مكان وجود ثمانية منهم، إلا أن محاولات اعتقالهم باءت بالفشل لعدم إبداء التعاون من جانب حكومات معينة.

٤٨ - وفي فترة السنتين الحالية المنتهية في تموز/يوليه ٢٠٠٣، شاركت المدعية العامة في إجراءات تخص ١٠ محاكمات شملت ٢٣ متهما هي محاكمات نتاكيروتيمانا، متهمان، وسيانغوغو، ٣ متهمين، كاجيليجيلي، متهم واحد، كاموهاندا، متهم واحد، وسائط الإعلام، ٣ متهمين، بوتاري، ٦ متهمين، نييتيغيكا، متهم واحد، سيمانزا، متهم واحد، الجيش ١، ٤ متهمين، غاكومبيتسي، متهم واحد.

٤٩ - ويتوقع مكتب المدعي العام بدء ما لا يقل عن ٦ محاكمات جديدة تشمل ١٦ متهما في عام ٢٠٠٣، هي محاكمات سيرومبا، متهم واحد، موفونيي، متهمان، ندينداباهيزي، متهم واحد، الجيش ٢ والحكومة ١، والحكومة ٢، ٤ متهمين لكل منهما.

٥٠ - وإذا ما جرت الأمور حسبما هو متوقع أعلاه، فإن العدد الإجمالي للقضايا المعروضة للمحاكمة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ سيبلغ ١٦ قضية تشمل ٣٩ متهما. ويتوقع أيضا إنجاز ما مجموعه ٨ قضايا (١٣ متهما) بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ وأن تُنجَز القضايا الثماني المتبقية (٢٦ متهما) في فترة السنتين الجديدة.

٥١ - وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٣، كانت قد أُنجزت ثلاث محاكمات (نتاكيروتيمانا، نييتيغيكا، وسيمانزا) تشمل أربعة متهمين. أما القضايا الخمس الأخرى التي تشمل تسعة

متهمين، والتي يتوقع مكتب المدعي العام إنجازها بحلول نهاية العام فهي سيانغوغو، كاجيليجيلي، ووسائط الإعلام، وغاكومبيتسي، وكاموهاندا.

٥٢ - وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، سيستمر النظر في معظم المحاكمات الهامة والمعقدة المعروضة أمام المحكمة من عام ٢٠٠٣، مع احتمال اطرادها حتى الجزء الأخير من عام ٢٠٠٥، وهي تشمل قضية بوتاري (٦ متهمين)، وقضيتا الجيش ١ والجيش ٢ (٤ متهمين لكل منهما)، وقضيتا الحكومة ١ والحكومة ٢ (٤ متهمين لكل منها). وسيجعل هذا الأمر من العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ الفترة الأكثر نشاطا في تاريخ المحكمة.

٥٣ - ويتوقع مكتب المدعي العام النطق قبل نهاية فترة السنتين الحالية بأحكام فيما مجموعه ست قضايا تشمل تسعة متهمين. وكان المكتب قد استحصل على إدانة في قضية نتاكيروتيمانا، تشمل متّهمين. أما القضايا الخمس الأخرى التي تشمل سبعة متهمين فهي سيمانزا، متهم واحد، نييتيغيكا، متهم واحد، كاموهاندا، متهم واحد، كاجيليجيلي، متهم واحد، ووسائط الإعلام، ثلاثة متهمين.

٥٤ - وفي فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، شارك مكتب المدعي العام في عدد من الطعون العارضة. وهناك طعن لحكم صادر يشمل متهما واحدا (روتاغاندا) كان لا يزال ينتظر صدور الحكم حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٥٥ - وقد بدأت الأعمال التحضيرية توقعا للطعون المقدمة فيما يتعلق بالحكم في قضية نتاكيروتيمانا. واستنادا إلى الاتجاه العام السائد حتى الآن، قُدمت طعون في أعقاب صدور جميع أحكام الإدانة. وإذا حصل مكتب المدعي العام على إدانة في الأحكام التي يتوقع صدورها بخصوص القضايا الخمس الأخرى التي تشمل سبعة متهمين، يمكن عندئذ للمكتب أن يتوقع تقديم سبعة طعون جديدة أخرى في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في أحكام لقضايا عُرضت على المحكمة خلال عام ٢٠٠٣. ويتوقع أن تُختتم في عام ٢٠٠٤ المحاكمات المتعلقة بقضايا بوتاري والجيش ١ وقضيتي الحكومة، التي تشمل مجتمعة ١٨ متهما. ومن الممكن صدور الأحكام المتعلقة بهذه القضايا في فترة السنتين المقبلة، بما مجموعه ١٨ مقدِّمَ طعن محتملا، مما يرفع عدد الطعون المحتملة من ١٠ قضايا طعن إلى ٢٥ قضية. ويمثل ذلك زيادة كبيرة في حجم العمل الملقى على كاهل وحدة الطعون إذا ما أضيفت إليها الطعون العارضة. وقد قُدمت حتى الآن طعون تتعلق بثلاثة أحكام صدرت في النصف الأول من عام ٢٠٠٣، وهي الحكم في قضية نتاكيروتيمانا، التي تشمل متّهمين، والحكم في قضية

نييتيغيكا، التي تشمل متهما واحدا، والحكم في قضية سيمانزا، التي تشمل متهما واحدا. وقد بدأ العمل بالفعل لإعداد الدفاع عن هذه الأحكام عند تقديم طعون فيها.

٥٦ - وأدى توظيف كبار الإداريين إلى زيادة الزخم المتولد عن قيام مكتب المدعي العام بوضع استراتيجية إنجاز القضايا. فخطة العمل والميزانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الموضوعتان حاليا تهدفان إلى تنفيذ العناصر المنوطة بالمكتب من هذه الاستراتيجية. والغاية من استراتيجية الإنجاز تحقيق هدفين رئيسيين هما: (أ) إنجاز جميع التحقيقات الجديدة بنهاية عام ٢٠٠٤؛ (ب) والتعجيل في إعداد القضايا وعرضها.

٥٧ - وتحقيقا لهذين الهدفين الاستراتيجيين، اعتمد مكتب المدعي العام نهجا استراتيجيا مؤلفا من أربعة أجزاء هي:

(أ) الاستخدام الأمثل للموارد الموجودة؛

(ب) تجديد و/أو تعزيز الموارد بغية بناء القدرات الجديدة اللازمة لتعجيل إنجاز كل خطوة من خطوات عملية التقاضي؛

(ج) المحافظة، وحيثما أمكن، إدخال تحسين، على علاقة التعاون مع الدول الأعضاء تيسيرا لعمليات التحقيق والادعاء؛

(د) احترام أرفع المعايير الأخلاقية والمهنية.

٥٨ - وباتباع هذا النهج ، أُدخِلت في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مبادرات تنفيذية محددة سيترتب عليها أثر كبير في ميزانية فترة السنتين الجديدة، بما في ذلك الاستعانة بالعدد الكامل لموظفي مكتب المدعي العام لتلبية الاحتياجات من الموارد البشرية في فترة السنتين المقبلة. وبالنظر إلى حجم العمل الكبير الملقى على كاهل المكتب في فترة السنتين المقبلة، يعتزم المكتب التخفيف من الحاجة إلى وظائف إضافية عن طريق ما يلي:

(أ) مواصلة بذل الجهود، بالتنسيق الوثيق مع قسم الموارد البشرية، لخفض معدل الشغور العالي في أقصر وقت ممكن. ويتوقع أن يؤدي اعتماد النظام الجديد لاختيار الموظفين إلى تعجيل هذه العملية؛

(ب) إعادة توزيع الوظائف ضمن مكتب المدعي العام، بما في ذلك إعادة توزيع ١٠ وظائف في الرتبة الفنية من مجال التحقيق تعزيزا لوحدة المحاكمة من خلال إضافة فريق محاكمة عاشر، وتعزيز قدرة المكتب على دعم الأدلة والمعلومات خلال هذه الفترة. كما ستُعاد هيكلة أفرقة التحقيق، من ثلاث وحدات تحقيق إلى وحدتين على نحو يتماشى والتغيير في تركيز العمليات الذي يعتزم مكتب المدعي العام إجراءه في الفترة

٢٠٠٤-٢٠٠٥. كما سيعاد توزيع موظفين إضافيين خلال فترة السنتين استنادا إلى تقييم متعمق من المقرر إجراؤه لدى اقتراب مرحلة التحقيق من نهايتها؛

(ج) الأعمال الفنية التي بدأ القيام بها فيما يتعلق بتعزيز قدرات وحدة دعم المعلومات والأدلة بما يمكّنها من تقديم الخدمات الخاصة بالمعلومات في حينها وبفعالية إلى مكتب المدعي العام وإلى أطراف ثالثة تيسيرا للعمليات الرئيسية. ويجرى الاضطلاع حاليا بأعمال مكثفة في المجالات التالية:

'١' توحيد قاعدة معارف مكتب المدعي العام؛

'٢' تبسيط إجراءات تجهيز الأدلة؛

'٣' تحديث برامجيات ومعدات الحاسوب؛

(د) تدريب موظفي مكتب المدعي العام على استخدام التكنولوجيا للمساعدة في تحسين سرعة ونوعية العمل في مجالات من قبيل، التحليل العلمي للوثائق، وإدارة الموارد الاستخباراتية، ومواصلة الوفاء بالتزامات الكشف، والعروض المقدمة خلال المحاكمات، وتحليل ونشر الأحكام الفقهية الناشئة عن المحاكمات.

الجدول ٥

أهداف فترة السنتين، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

الهدف: تلبية احتياجات مجلس الأمن في ما يتعلق بالتحقيق مع الأشخاص الذين يتحملون أكبر قسط من المسؤولية عن انتهاك القانون الإنساني الدولي ومحاكمتهم بشكل عادل وضمن الإطار الزمني الذي يسهِّل تطبيق استراتيجية الإنجاز.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) الإدارة والتطبيق الفعالان لاستراتيجية الإنجاز	(أ) '١' عدد قرارات الاتهام المنجزة مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ١٥٥ الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٢٦ '٢' عدد الادعاءات مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٢١ الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٢٦

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ عدد المحاكمات المتزامنة مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ١٠ الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ١٠
(ب) إنجاز التحقيقات الجديدة	(ب) ’١‘ عدد ملفات التحقيق المنجزة المقدمة دعما لقرارات الاتهام مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٨٠ الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٢٦
	’٢‘ عدد الموقوفين مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٢٠ الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٢٠
(ج) تيسير الطعون بغية اختتامها بنجاح	(ج) عدد الطعون المقدمة مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٣٠ الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٢٣
(د) إحالة ملفات إلى الاختصاصات القضائية الوطنية	(د) عدد الملفات قيد الإعداد مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: صفر الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٤٠

العوامل الخارجية

٥٩ - يُنتظر أن يحقق مكتب المدعي العام إنجازاته المتوقعة وأهدافه على افتراض:

(أ) توفير أمن وسلامة الشهود؛

(ب) بقاء الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي على دعمها لجمل مهمة ورؤية المحكمة؛

(ج) تعاون الدول الأعضاء في اعتقال المدانين.

الأنشطة

٦٠ - تتضمن أنشطة مكتب المدعي العام خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الجوانب التالية:

(أ) التحقيقات: الإقرارات المقدمة من الشهود والشهود الخبراء، وموجزات المقابلات مع الشهود، والجداول الزمنية للإدلاء بالشهادة، وتدابير حماية الشهود؛ والتقارير

عن اعتقال الفارين، والاستخبارات المتصلة بالمشتبه فيهم والفارين، وجمع الأدلة المتصلة بالتحقيقات والمحاكمات والطعون، وطلبات المساعدة؛ ومذكرات تأمين الشهود؛ وخلاصات الأدلة المقدمة لإصدار لوائح الاتهام؛ والترجمات غير الرسمية للوثائق المقدمة باللغات المحلية وموجزاتها بالانكليزية؛ وعمليات استعراض لوائح الاتهام؛

(ب) الادعاء: إعداد الملفات المتصلة بمهام الادعاء في الدعاوى والطعون، بما في ذلك لوائح الاتهام ولوائح الاتهام المعدلة؛ والعرائض، والردود على عرائض الدفاع، وإقرارات الشهود، والخلاصات الافتتاحية، والخلاصات الختامية، وخلاصات الأحكام، والطعون ضد الحيثيات، والطعون العارضة، واتفاقات الفصل في التهم، وطلبات متنوعة تتعلق بأوامر الحضور، وأوامر التفتيش، واحتجاز المشتبه فيهم، وإحالة أوامر الاعتقال؛

(ج) الإدارة: الورقات والأوامر التوجيهية المتصلة بالسياسات، والمبادئ التوجيهية المتصلة بالممارسة القانونية، والتقارير السنوية، ومقترحات التمويل، وإعداد الميزانية؛ والتقارير عن أنشطة الدول فيما يتصل بالتعاون؛ والنشرات الصحفية، والخطب، والإقرارات، والإحاطات؛ وتدريب موظفي مكتب المدعي العام.

الجدول ٦

الاحتياجات من الموارد

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة			الوظائف	
الفئة	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٥ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٥
الميزانية المقررة				
الوظائف	٤٠ ٠٩٧,٤	٤٠ ٥٤١,٩	٢٢١	٢٢١
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٤ ١٩٤,١	٣ ٥١٢,٥	–	–
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٧ ٠٠٨,٩	٧ ٠٧٥,٤	–	–
المجموع	**٥١ ٣٠٠,٤**	**٥١ ١٢٩,٨**	**٢٢١**	**٢٢١**
الموارد الخارجة عن الميزانية	١٥٢,٠	١٧٤,٩	–	–

٦١ - توفر الموارد المدرجة تحت بندي الوظائف والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين التي تبلغ قيمتها ٩٠٠ ٥٤١ ٤٠ دولار و ٤٠٠ ٠٧٥ ٧ دولار، على التوالي، المبلغ اللازم للإبقاء على ٢٢١ وظيفة. وتأتي الزيادة الصافية في تكاليف الوظائف التي تبلغ ٥٠٠ ٤٤٤ دولار وفي الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين التي تبلغ ٥٠٠ ٦٦ دولار

كنتيجة مباشرة للأثر المؤجل الناجم عن ١١ وظيفة جديدة اعتمدت لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٦٢ - وسيوفر إجمالي الموارد المطلوبة غير المتعلقة بالوظائف ومقدارها ٥٠٠ ٥١٢ ٣ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، المبلغ اللازم لمصروفات وسفر الاستشاريين والشهود الخبراء والسفر الرسمي للموظفين والمصروفات التشغيلية. والمرجع الأساسي للنقصان البالغ ٦٠٠ ٦٨١ دولار في البنود غير المتعلقة بالوظائف هو انخفاض الاحتياجات إلى سفر موظفي وحدتي التعقب والتحقيقات الذي يُعزى مباشرة إلى التحول في الاتجاه الاستراتيجي من التحقيقات إلى المحاكمات، مع تركيز الاهتمام أساسا على إتمام جميع التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤.

جيم - قلم المحكمة

٦٣ - قلم المحكمة واحد من ثلاثة أجهزة تتألف منها المحكمة، ويضطلع بمجالي مسؤولية رئيسيين هما الخدمات القضائية والقانونية، وخدمات الدعم الإداري. ويتألف قلم المحكمة من ثلاث وحدات تنظيمية هي، المكتب المباشر للمسجل، وشُعبة الخدمات القضائية والقانونية، وشُعبة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم. ورغم أن مراجعي الحسابات والمحققين المقيمين يقدمون تقاريرهم مباشرة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإنهم يدرجون أيضا تحت بند قلم المحكمة لأغراض إدارية.

٦٤ - وخلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، سيركز قلم المحكمة على تنفيذ استراتيجية إنجاز سليمة ومعقولة تشمل أهدافها الأساسية: (أ) توفير الدعم لإجراء محاكمات سريعة ونزيهة لكبار المتهمين؛ (ب) إحالة الدعاوى المتوسطة والمنخفضة المستوى إلى المحاكم الوطنية.

٦٥ - مع إحراز تقدم جوهري في تنفيذ وصلة التحاور بالفيديو مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من المتوقع أن يجري إنجاز قدر كبير من التعاون وتبادل المعلومات خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهو ما سوف يساعد بدوره شتى أقسام المحكمة على إجراء المقابلات مع الخبراء، ومع الشهود المقررين والمحتملين. وبمجرد الفروغ من التشغيل الكامل للوصلة الجديدة سيكون بوسع قلم المحكمة الاستجابة لشتى احتياجات دوائر المحكمة مع تعزيز الكفاءة وخفض وقت الاستجابة. وبناء عليه، اقتُرحت تفاصيل السفر المتصل بدوائر المحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة عن أدنى مستوى ممكن، افتراضا بأن وصلة الفيديو ستحل محل شتى عمليات السفر التي كان سيلزم تنفيذها في حالة عدم وجود هذه الوصلة.

الجدول ٧

أهداف فترة السنتين، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

الهدف: كفالة التنفيذ الملائم والناجح لأنشطة الدعم القانوني والإداري المقدمة من المحكمة امتثالا لأنظمة وقواعد الأمم المتحدة وبغرض دعم استراتيجية إنجاز العمل.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) القيام في الوقت المطلوب بتنفيذ الإجراءات المتخذة عملا باستراتيجية الإنجاز	(أ) عدد ما يجري الانتهاء منه من إجراءات في الوقت المطلوب مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: غير منطبق الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ١٢
(ب) تعزيز تعاون الدول الأعضاء بشأن إنفاذ المسائل المتعلقة بالأحكام	(ب) عدد مذكرات التفاهم الجديدة المبرمة مع الدول الأعضاء مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٤ الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٤
(ج) زيادة وعي الجمهور بعمل المحكمة	(ج) عدد الاستفسارات المقدمة فيما يختص بعمل المحكمة مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٤ ٥٠٠ الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٦ ٠٠٠
(د) حُسن توقيت الإجراءات	(د) خفض ساعات التأخير في توزيع الوثائق القضائية مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٧٢ الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٤٨
(هـ) تحسين نشر الوثائق القضائية على الأطراف وبصورة غير مباشرة على الجمهور عبر شبكة الإنترنت	'١' تلقي جميع السجلات القضائية المودعة لدى قلم المحكمة وحفظها ونسخها وصياغتها رقميا في غضون فترة ٢٤ ساعة '٢' إتاحة جميع السجلات القضائية العامة على موقع المحكمة الشبكي في غضون ١٠ أيام عمل مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: تجهيز السجلات القضائية في غضون ٤٨ إلى ٧٢ ساعة ووضعها على الموقع الشبكي في غضون ستة أشهر الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: تجهيز السجلات القضائية في غضون ٢٤ ساعة ووضعها على الموقع الشبكي في غضون ١٠ أيام

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) تعزيز الدعم القانوني والإداري المقدم للعمليات القضائية وكفالة فعاليته ووفائه باحتياجات دوائر المحكمة والأطراف.	(و) امتثال الجداول الزمنية لإجراءات المحكمة مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: امتثال الجدول الزمني لإجراءات المحكمة بنسبة ١٠٠ في المائة الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: امتثال الجدول الزمني لإجراءات المحكمة بنسبة ١٠٠ في المائة.
(ز) تقصير الوقت الدوري للقرارات والأوامر بعد انتهاء المرافعات	(ز) تحديد موعد نهائي بحد أقصى خمسة أيام بعد المداولات الأولية للمسودة الأولى مقاييس الأداء تقديرات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٦ أيام الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٥ أيام
(ح) تعزيز الخدمات المقدمة للموظفين والدول الأعضاء والبائعين والكيانات الأخرى	(ح) زيادة مستوى رضاء العملاء فيما يخص دقة الخدمات المقدمة وجودتها مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: ٦٥ في المائة الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٩٠ في المائة
(ط) إصلاح نظام المساعدة القانونية	(ط) خفض عدد الدعاوى التي تزيد المدفوعات التي تؤدى بشأنها عن العتبات المتفق عليها مقاييس الأداء التقدير للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: غير منطبق الهدف للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: غير منطبق

٦٦ - ويركز مكتب رئيس قلم المحكمة الاهتمام خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على الأنشطة التالية:

(أ) تقديم إرشاد في مجال رسم السياسات والتوجيه التنفيذي فيما يتعلق بتنسيق وتنفيذ استراتيجية سليمة وواقعية لإنجاز العمل؛

(ب) تقديم خدمات دعم قضائي مطردة الفعالية إلى دوائر المحكمة ومكتب المدعي العام، مع إجراء استعراض مستمر للإصلاحات المنفذة بالفعل وتنفيذ عملية استشارية منتظمة مع القضاة والمدعي العام في هذا الصدد؛

(ج) التعاون مع مكتب الشؤون القانونية بالمقر على حل المشاكل القانونية والعملية فيما يخص إنفاذ الأحكام والإشراف على الإنفاذ الفعلي للأحكام داخل البلدان التي وقّعت اتفاقات مع الأمم المتحدة تحقيقا لهذا الغرض.

(د) رصد قيام الأجزاء ذات الصلة من قلم المحكمة بتنفيذ التدابير الرامية إلى القضاء على إساءة استعمال نظام المساعدة القضائية بالمحكمة؛

(هـ) دعم وتحسين مستوى التعاون والدعم السياسي والتشغيلي المقدمين إلى المحكمة من النظراء الخارجيين، من قبيل الكيانات الحكومية وغير الحكومية؛

(و) صياغة وتنفيذ استراتيجية طموحة لتعبئة الموارد اللازمة للصندوق الاستئماني للمحكمة بغرض تنفيذ المشاريع الهامة اللازمة لوفاء المحكمة بولاياتها؛

(ز) مواصلة الجهود المنتظمة لتحسين صورة المحكمة وإبراز حضورها من خلال النشر الفعال للمعلومات العامة والتصوير الدقيق لعملها على المستويات الملائمة، فضلا عن تنظيم البرامج الملائمة لزوار المحكمة، الذين عادة ما يكونون أفرادا ومؤسسات على مستوى رفيع.

٦٧ - وتقوم شعبة الخدمات القضائية والقانونية بما يلي:

(أ) تقديم مساعدة قضائية مباشرة إلى دوائر المحكمة ودوائر الاستئناف، مثل البحوث القانونية، والصياغة، وغير ذلك من أشكال الدعم القضائي؛ وإعداد التقويم القضائي، وصيانة قاعات المحكمة وإعداد الجدول الزمني لاستخدامها؛ ونسخ سجلات الإجراءات القضائية والمحاضر والعرائض والأوامر والقرارات والأحكام والعقوبات وحفظها وتسجيلها.

(ب) وتشمل المهام الأخرى للشعبة توفير مرافق الاحتجاز وصيانتها؛ ووضع قائمة بمحامي الدفاع وحفظها؛ وإنشاء نظام لتحديد أتعاب محامي الدفاع وحفظ هذا النظام؛ وتقديم مساعدة لشهود الادعاء والدفاع الذين يدلون بشهاداتهم أمام المحكمة.

٦٨ - وتقدم شعبة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم خدماتها إلى جميع أنشطة المحكمة في مجالات إدارة الموارد البشرية؛ والميزانية والشؤون المالية، والخدمات العامة؛ والنقل؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ والأمن والسلامة؛ والشراء؛ وإدارة المباني. وستواصل أيضا تقديم الخدمات إلى وحدة الخدمات الصحية ودعم خدمات مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز.

الجدول ٨

الاحتياجات من الموارد

الفئة	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			الوظائف	
	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٥ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٤-٢٠٠٥
الميزانية المقررة				
الوظائف	٨٤ ٢٢٨,٠	٨٦ ٥٥٩,٢	٧٦٠	٧٦٣
الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف	٤٩ ٣٤٢,١	٤٩ ٤٤٧,٢	–	–
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٤ ٠٨٣,٠	١٤ ٤٢٠,٥	–	–
المجموع	**١٤٧ ٦٥٣,١**	**١٥٠ ٤٢٦,٩**	**٧٦٠**	**٧٦٣**
الموارد الخارجة عن الميزانية	٢ ٢١٦,٦	٢ ٥٤٩,٠	–	–

٦٩ - يوفر مبلغ ٩٠٠ ٤٢٦ ١٥٠ دولار ما يلزم للإبقاء على ٧٦٣ وظيفة، بما في ذلك تحويل ثلاث وظائف (وظيفتان في الفئة ف-٤ ووظيفة واحدة في الفئة ف - ٣) من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف مؤقتة تحت بند مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وكذلك توفير ما يلزم لشتى البنود غير المتعلقة بالوظائف. وتعكس زيادة الموارد تحت بند الوظائف (٢٠٠ ٣٣١ ٢ دولار) والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٥٠٠ ٣٣٧ دولار) الأثر المؤجل الناجم عن ٩٨ وظيفة معتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وتحويل الوظائف الثلاث المتعلقة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية التي مُولت في السابق من المساعدة المؤقتة العامة. وتتضمن الزيادة في الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف (١٠٠ ١٠٥ دولار) الزيادات اللازمة لرفع مستوى مرافق السجن إلى المعايير الدولية (٠٠٠ ٢٥٠ دولار)، وسفر الموظفين (٦٠٠ ٣٢١ دولار) ونصيب المحكمة في تنسيق التدابير الأمنية للأمم المتحدة (٤٠٠ ٣٣٠ دولار)، والتي عودلت بنقصان في المبالغ المتعلقة بالأثاث والمعدات وتحسين المباني.

الجدول ٩

التعاريف حسب النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم

الهدف في إعداد الميزانية البرنامجية هو، إنجاز مستصوب عام يتضمن عملية تغيير ويرمي إلى الوفاء باحتياجات معينة لمستعملين نهائيين محددين في غضون فترة معينة من الوقت.
الإنجاز المتوقع هو حصيلة مستصوبة تتضمن فوائد للمستعملين النهائيين معرب عنها كمعيار أو معدل كمي أو نوعي أو قيمة كمية أو نوعية. وهذه الإنجازات هي العاقبة المباشرة أو الأثر المباشر لإدرار النواتج وهي تؤدي إلى تحقيق هدف محدد.
مؤشرات الإنجاز تستخدم لقياس ما إذا كانت الأهداف و/أو الإنجازات المتوقعة تحققت أم لا ولأي مدى تم تحقيقها. وتناظر المؤشرات إما مباشرة أو بشكل غير مباشر الهدف أو الإنجاز المتوقع الذي تستخدم هذه المؤشرات لقياس الأداء المتعلق به.
العوامل الخارجية هي الأحداث و/أو الظروف الخارجة عن سيطرة الأشخاص المسؤولين عن النشاط إلا أن لها مع ذلك تأثير على نجاح أو فشل هذا النشاط. ويمكن توقع تلك العوامل في شكل افتراضات وقد لا يمكن توقعها.
النواتج هي منتجات أو خدمات نهائية ينجزها للمستعملين النهائيين برنامج أو برنامج فرعي مثل التقارير والمنشورات والتدريب وتوفير الخدمات للاجتماعات أو توفير خدمات استشارية أو تحريرية أو خدمات الترجمة التحريرية أو خدمات الأمن التي يتوقع من النشاط أن ينتجها من أجل تحقيق أهدافه.

الجدول ١٠

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ الإجراءات ذات الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة أو التي ستتخذ لتنفيذ التوصية
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	
(A/54/646)	
أوصت اللجنة الاستشارية بأن تناقش المحكمة مشكلة نقص الخبرة في السوق المحلية مع سلطات الحكومة المضيفة ذات الصلة بهدف الحصول على المشورة والمساعدة في التزود بموظفين إضافيين (الفقرة ١٦).	مواصلة الجهود في سنة ٢٠٠٣. تعلن المحكمة عن الشواغر في جميع أنحاء جمهورية تترانيا المتحدة في إطار سعيها المتواصل من أجل استخدام موظفين محليين. وتنظم المحكمة اختبارات شهرية في أروشا للأشخاص المهتمين بالترشيح للشواغر. وفي الفترة الأخيرة، تم اختبار ما يزيد عن ٣٠٠ مرشح في دار السلام، في إطار حملة خصصت لذلك الأمر. وستواصل المحكمة الاتصال بالسلطات المحلية والإقليمية للحصول على مشورتها وتوجيهها بشأن أفضل طريقة للعثور على موظفين محليين مؤهلين لملء شواغر المحكمة على جميع الأصعدة. وفي هذا الصدد، ظلت المحكمة منذ سنة ١٩٩٩ على اتصال بمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دار السلام لتوسيع نطاق حملتها من أجل استخدام الموظفين المحليين.
تحتاج مؤشرات حجم العمل إلى مزيد من التنقيح والتحليل؛ وينبغي أن تتخذ نتيجة ذلك التحليل أساسا لدعم مستوى الموارد المطلوبة. (الفقرتان ٢٣ و٣١).	استعملت المحكمة لبعض الوقت تحليل مؤشرات حجم العمل لتقدير الاحتياجات من الموارد في المستقبل. وتتخذ مؤشرات حجم العمل، والإحصاءات التي يحوزها كل مدير برنامج، والإطار المنطقي للميزانية المرتكزة على النتائج، بالإضافة إلى طرائق إكمال استراتيجية المحكمة، أسسا لإعداد مقترح الميزانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
A/55/666	
أشارت اللجنة الاستشارية إلى أنه تم في إطار نظرها في الميزانية المقترحة للمحكمة لعام ٢٠٠١ إبلاغها بأن طابع التحقيقات قد تغير؛ وحددت جميع الأهداف وأعطيت أولوية للتحقيق في الوقائع وتوجيه الاتهام وتعقب المشتبه فيهم واعتقالهم. وفهمت اللجنة أن مهام مكتب كيغالي حاليا تتركز أساسا على التعقب. وتبعا لذلك، توقعت اللجنة أن تتضمن تقديرات الميزانية ما يبين بشكل أوضح نتائج الاستعراض النشيط للخدمات الإدارية وخدمات الدعم والنفقات ذات الصلة لمكتب كيغالي، فضلا عما يشير إلى ما إذا كانت المقترحات بنقل الوظائف التي تشمل كيغالي وليدة هذا الاستعراض. وطلبت اللجنة إدراج هذه المعلومات في تقديرات الميزانية المقبلة (الفقرة ١٨).	ليس دقيقا القول إن مكتب كيغالي يركز الآن بشكل رئيسي على التعقب. فبالإضافة إلى تعقب المشتبه فيهم الذين أدينوا وصدرت ضدهم أوامر بالاعتقال، يواصل مكتب كيغالي العمل على ٢٦ من التحقيقات الجديدة تعتزم المدعية العامة إتمامها في نهاية ٢٠٠٤. وسيعجل قرار إتمام التحقيقات في نهاية ٢٠٠٤ بأنشطة التحقيق التي يضطلع بها مكتب كيغالي، وهو التاريخ الذي سيجري بعده إجراء تخفيضات. ويتطلب قرار عقد ٥ أو ٦ جلسات للمحاكمة في وقت واحد اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٣ زيادة الموارد البشرية. ولم تطلب وظائف جديدة للوفاء بهذه الحاجة خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وسيجري إعادة توزيع الوظائف بالموازاة مع إكمال التحقيقات، حيث سيتم نقل بعض الوظائف إلى مجالات خارج مكتب المدعي العام. ولا يعني إكمال التحقيقات في نهاية ٢٠٠٤ أن كل المدانين من بين المشتبه بهم سيكونون قد اعتقلوا عندئذ. وسيبقى ثمة عمل لفريق التعقب الذي سيظل قائما طالما استمر هناك مشتبهون طلقاء. ويرتكز قرار نقل الوظائف إلى أروشا بين الفينة والأخرى على مراعاة استراتيجية الإنجاز والحاجة إلى زيادة أنشطة المحاكمات ودعمها. وسيتبع زيادة جلسات المحاكمات التي تعقدها الدوائر اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٣ زيادة الطلب على مديري القضايا ومحامي الادعاء والمستشارين القانونيين

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة أو التي ستتخذ لتنفيذ التوصية
	ومحللي الأدلة وغيرهم في أروشا. ويعتبر مكتب المدعي العام أن الوفاء بهذه الحاجة سيتم فقط عن طريق إعادة توزيع الوظائف التي تصبح شاغرة في كيغالي.
رأت اللجنة أن استعمال قاعات المحكمة منخفض إلى حد ما، وأعربت عن ثقتها في أنه مع ازدياد سرعة المحاكمات والأنشطة القضائية الأخرى، سيرتفع أيضا مستوى الإنتاجية. وفي هذا الصدد، رحبت اللجنة بالمعلومات التي تشير إلى أن القضاة عملوا ساعات أطول في قاعات المحكمة، وأن أسبوع عمل المحكمة زاد من أربعة إلى خمسة أيام (الفقرة ٢٤).	يقوم القضاة بعمل الدوائر خارج دوائر المحاكمات الفعلية وداخلها أيضا. وكثيرا ما قد يؤدي العمل خارج دوائر المحاكمة إلى تقليص العمل داخلها. ومن الأمثلة على ذلك المداولات غير الرسمية لتحديد المواعيد وبيان المركز القانوني التي تعقد مع الأطراف ومع موظفي المحكمة، وتسهل جلسات الاستماع قبل وبعد بدايتها.
طلبت اللجنة إجراء استعراض للطريقة الثنائية المسار لتحديد مواعيد إجراء محاكمات متعددة في كل دائرة من الدوائر الثلاث وذلك بغية التحقق من أن هذه الطريقة فعالة بالفعل من حيث التكلف (الفقرة ٢٥).	يمكن أن تنطوي الطريقة الثنائية المسار لتحديد مواعيد المحاكمات في حال تحولها إلى سياسة ثابتة، على مساوئ عندما تكون هناك أكثر من قضية واحدة كبيرة منظورة تضم عدة متهمين. ويمكن أن تكون ذات فعالية عندما توجد قضايا صغيرة يمكن الحكم فيها أثناء فترات التوقف الطبيعية للقضايا الكبيرة. وتمثل القضايا الكبيرة التي تشغل فترات طويلة من وقت المحكمة المشكلة العامة الأكثر صعوبة. فلا يمكن لمحامي المتهمين أن يعلقوا التزاماتهم العملية الأخرى لإنفاق فترات طويلة جدا في أروشا. ويجب أن تكون ثمة فترات توقف. وخلال تلك الفترات يكتسي إجراء أكثر من محاكمة واحدة أهميته. ففي إطار قضية صغيرة تشمل متهما واحدا، وربما ١٥ من شهود الادعاء، يمكن إدراج مرافعة الادعاء أثناء فترة توقف قضية أكبر، كما يمكن إدراج مرافعة الدفاع في فترة التوقف التالية. والمشكلة المهمة التي ينبغي تفاديها في هذا المسار الثنائي هي النظر في أكثر من قضية كبيرة واحدة. وعادة، عندما تكون هناك قضيتان صغيرتان جاهزتان للمحاكمة، يكون من المجدي القيام بهما على التوالي. بيد أن القضايا الصغيرة يكون لها أحيانا فترات توقف طبيعية، كالتي يستوجبها البحث عن الأدلة اللازمة لدفع دعوى الطرف الآخر، أو فترة التوقف قبل المرافعات الختامية. وغني عن البيان أن نظر قضية صغيرة وقضية كبيرة يمكن أن ينطوي على فائدة. وتبين التجربة أن نظر أكثر من قضيتين ليس مستصوبا. وعلى العموم، فإن اللجوء إلى ثنائية المسار يعتبر من وجهة النظر القضائية ضروريا لكفالة الاستعمال الفعال لوقت المحكمة، لكن من المهم أن تستعمل بحكمة وتدبر.
تطلب اللجنة إدراج معلومات عن فعالية البعثات والأداء العام لوحدة الاستخبارات والتعقب، في تقارير الأداء وفي التقديرات التي تقدم في المستقبل (الفقرة ٣٥).	أنشئ فريق الاستخبارات والتعقب في سنة ١٩٩٦ من أجل معالجة مسألة رحيل أعداد كبيرة من المشتبه فيهم والشهود وتفرقهم في مختلف أرجاء العالم بعد جرائم الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤. واضطلع الفريق بدور حاسم في تحديد مكان أكثر من ٥٢ مشتبها فيه ومتهما في ٢٠ بلدا في أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية والقبض عليهم. ومن مجموع ٦٢ من المتهمين المحتجزين حاليا في معتقلات المحكمة في أروشا، تم إيداع ٨٤ في المائة منهم في السجن نتيجة لأنشطة الفريق. ومن بين المتهمين الذين ألقي عليهم القبض رئيس الوزراء جان كامباندا، فضلا عن ثلثي وزراء حكومته. كما جرى اعتقال العديد من كبار ضباط القوات المسلحة الرواندية، بمن فيهم رئيس الأركان الجنرال أوغوستين بيزيمونغو.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة أو التي ستتخذ لتنفيذ التوصية
أبلغت اللجنة أن بناء مرفق المحفوظات الجديد في أروشا لتخزين الأدلة والوثائق أوشك على الاكتمال. ورحبت اللجنة بهذا التدبير الرامي إلى حماية سجلات أعمال المحكمة. وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة أن تصاغ، في سياق العرض المقبل للميزانية، خطة أطول أجلا لتنظيم سجلات المحكمة وحفظها (الفقرة ٥٣).	وقدم فريق الاستخبارات والتعقب إسهاما ملموسا في إيجاد شهود على درجة كبيرة من الأهمية، والتفاوض مع عدد من المتهمين للدخول في اتفاقات لتخفيف العقوبة، مثل جان كامباندا وعمر سيروشاغو وجورج غوغيو. وفي هذه العملية، ساهم فريق الاستخبارات والتعقب في ادخار قدر كبير من الموارد التي كانت ستنفق على إجراء ثلاث محاكمات (بمدة سنتين للمحاكمة الواحدة عمليا في المتوسط). وفي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، جرى إلى الآن اعتقال شخصين فقط نظرا لنقص التعاون من جانب بعض البلدان. ويؤثر ذلك عمليا في إجمالي حجم عمل المحكمة (أي سيكون عليها أن تعتقل ٢٠ من المشتبه فيهم المحتملين في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). ظل حفظ السجلات القضائية للمحكمة وتنظيمهما في الأجل الطويل يشكلان إحدى الأولويات المستمرة لقسم إدارة شؤون المحكمة. وارتكز النهج الذي اتبعه على عدة مبادرات، وعلى عوامل داخلية وخارجية أخرى. وارتكزت القرارات المتخذة على ضرورتين ملحتين هما المتطلبات اليومية لمستعملي السجلات (من الجمهور ومن داخل المحكمة) وتوقعات الأوساط المعنية في الأجل الطويل فيما يتعلق بالقيمة النهائية للبحث. وينبغي الإشارة أيضا إلى أن مسؤوليتنا تنحصر في ميدان السجلات القضائية وحسب. وجاءت المبادرات والعوامل الأخرى التي ورد التلميح إليها أعلاه على النحو التالي: • التعاون بين المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. • التعاون المتبادل المفيد مع قسم إدارة شؤون المحفوظات والسجلات في الأمم المتحدة. • مشاريع جارية ممولة من الصندوق الاستئماني لتلبية المتطلبات اليومية، مع كفالة استمرارية المحفوظات القضائية في الأجل الطويل أيضا. • توافر أموال إضافية متوقعة من الاتحاد الأوربي لتحويل أشكال ملفات السجلات القضائية الرقمية. • متطلبات الاستعمال اليومي لأطراف الإجراءات القضائية والتأثيرات غير الملموسة الأخرى. **الخطوات المتخذة** تحويل السجلات وقواعد البيانات القضائية إلى النظام الرقمي كان تحويل السجلات القضائية إلى النظام الرقمي الذي بدأ في عام ٢٠٠٠ خطوة إيجابية، إلى حد ما، نحو حفظ مجموعة الوثائق القضائية. فقد أتاح دعما احتياطيا جاهزا للمجموعة الكاملة من هذه الوثائق، ومكن موظفي وحدة السجلات والمحفوظات القضائية في قسم إدارة المحكمة من تقليل المناولة الفعلية للسجلات مما خفف من مشكلة

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة أو التي ستتخذ لتنفيذ التوصية

البلي والتمزق التي تعاني منها السجلات الورقية. ومكّن تحويل السجلات إلى النظام الرقمي أيضا نقل السجلات في حينها إلى مخازن المحفوظات في نيويورك نظرا لوجود نسخة إلكترونية لسجلات الدعاوى التي أقفلت في قاعدة البيانات الإلكترونية، كما مكّن نقل الدعاوى على مراحل بدلا من نقلها بعد أن تنتهي المحكمة من عملها. ومن المتوقع أن يكون ممكنا مبدئيا نقل الدعاوى الثمانية التي تم إقفالها بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، ثم ينقل بعد ذلك ما بين ٣ إلى ٥ من الدعاوى المنتهية كل سنة في المتوسط. ويعتمد هذا بالطبع على عبء الدعاوى التي تتحمله الدوائر ومعدل الإنجاز.

سلطة التصرف

توفر الوثيقة المتعلقة بسلطة التصرف، التي استعرضها وأقرها مؤخرا قسم إدارة المحفوظات والسجلات في المقر، أساسا فنيا للمحكمة تُنقل بناء عليه السجلات إلى حوزة القسم. وتعرض الوثيقة تفاصيل العملية المعنية وتنص على فئة السجلات القضائية التي ستودع في مستودع محفوظات القسم في نيويورك. واستنادا إليها، يسود تفاهم واضح بأن الوثائق القضائية للمحكمة سيجري حفظها في السجلات.

وتجدر الإشارة إلى أنه بناء على طلب إدارة المحكمة قدم مكتب الشؤون القانونية في المقر، في رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، الفتوى التالية فيما يتصل بحيازة محفوظات المحكمة بعد أن تؤول أعمالها إلى نهايتها:

> ”محفوظات المحكمة هي محفوظات للأمم المتحدة. وبناء عليه، وما لم يصدر قرار من مجلس الأمن بخلاف ذلك، تصبح دائرة إدارة المحفوظات والسجلات في مكتب خدمات الدعم المركزي في الأمم المتحدة، عند انتهاء المحكمة من عملها، هي الجهة المسؤولة عن هذه المحفوظات التي تحول إليها عملا بالمنشورين ST/SG/242 و ST/AI/326 (..)، طالما ظل الوضع على ما هو عليه الآن على الأقل. وبالنسبة لنظام إدارة سجلات المحكمة واستخدامها وحفظها والتصرف فيها من المتصور أن هذا الأمر يمكن أن يكون موضع قرار خاص يتخذه مجلس الأمن عند انتهاء المحكمة من عملها“.

التدريب

أتاحت المبادرات التدريبية التي نفذها قسم إدارة المحكمة مهارات نظرية وعملية لموظفي حفظ السجلات لضمان قيامهم بحفظ واستخدام مجموعة السجلات القضائية بطريقة تؤدي إلى حفظها في الأجل الطويل. ويتوافر لدى جميع الموظفين حاليا فهم عام لأهمية المسائل التي تحيط بحفظها. ومن المتوقع أن تعقد دورات تدريبية تكميلية بشكل دوري من أجل الحفاظ على مستوى الوعي لدى جميع الموظفين.

التخزين خارج الموقع وإدارة المخاطر

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة أو التي ستتخذ لتنفيذ التوصية
	فيما يتصل بعمليات التجهيز الإلكتروني للبيانات ونظام المعلومات الإدارية، يجري بناء منطقة للتخزين خارج الموقع. وسيتيح هذا الوضع فصل النسخ عن الأصول والتصدي بالتالي لمسألة إدارة المخاطر. وإذا وقعت أية حالة طوارئ، يكون أي ضرر يصيب السجلات القضائية في أدنى درجة.
	المجموعة السمعية البصرية
	علاوة على تعاون قسم إدارة المحفوظات والسجلات مع المحكمة، طلب القسم إلى خبير استشاري إجراء دراسة عن التعامل مع المجموعة السمعية البصرية للمحكمة. ولا تزال التوصيات التي أعدها الخبير الاستشاري في تقريره المقدم في أيار/مايو ٢٠٠٢ قيد التنفيذ.
	وسيؤدي تسلم موظف المحفوظات السمعية والبصرية لعمله، الذي ينتظر أن يتم بحلول نهاية حزيران/يونيه، إلى مواصلة تحسين استراتيجية النقل أو التحويل إلى وسائط تخزين أخرى للمجموعة السمعية البصرية فضلا عن تحسين الإطار الزمني الذي سيجرى فيه ذلك. وسيكفل ذلك إلى حد كبير أطاله عمر هذه المواد الهشة.
	وفي الوقت نفسه، تم في عام ٢٠٠٢ تناول ظروف التخزين البيئية للمجموعة، وتوجد حاليا غرفة تخزين للمواد السمعية البصرية مهيأة مناخيا.
تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المتدربين الداخليين يقومون بمهام متنوعة للمحكمة بما في ذلك إجراء الأبحاث وتقديم المساعدة للقضاة والمدعين في مكتب المدعي العام. وترحب اللجنة بالمعلومات التي زودت بها بشأن البرنامج وتطلب أن تشمل التقارير المقبلة تفاصيل، حسب الوحدات، بشأن كيفية استخدام المتدربين الداخليين (الفقرة ٦٠).	يستعين مكتب المدعي العام بمحامين ذوي خبرة لتسيير المحاكمات وكتابة الموجزات وتوجيه التحقيقات وإدارة القضايا بصفة عامة. لكنه يستعين بشكل مكثف بمتدربين لإجراء بحوث بشأن عدد من المسائل القانونية في مجالي القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني. وقد استعان المكتب بقدر أقل بالمتدربين الذين تتوافر لديهم الخبرة العملية اللازمة لتحليل الأدلة. وتم هذا بالتعاون مع المحامين المساعدين للمحاكمات والمستشارين القانونيين. وفي بعض الأحيان، تستعين أفرقة المحاكمات بالمتدربين الذين يتكلمون لغة الكينيارواندا كمترجمين داعمين للمحاكمات ومحللين للمواد والأدلة.
توصي اللجنة بإجراء استعراض فاعلية تكلفة استخدام قدرات الترجمة في منظومة الأمم المتحدة من بعد (الفقرة ٩٣).	ينظر قسم خدمات اللغات في الاستعانة بمصادر خارجية كوسيلة للقيام بشكل أفضل بمواجهة عبء العمل المتزايد المتوقع في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، استعرض القسم مدى الفاعلية من حيث التكلفة للاستعانة بمراجع مستقل (م - ٣) يتقاضى ٥٠ يورو للصفحة المترجمة/المراجعة (وهو المعدل الحالي في أسواق الترجمة التي يعمل فيها مترجمون مستقلون في باريس ولاهاي) بالمقارنة بالتكلفة التي تتحملها الأمم المتحدة لموظف في وظيفة مراجع في الرتبة ف - ٥، وخلص إلى أنه استنادا إلى متوسط يومي للناتج قدره ١٥ صفحة معيارية للاثنين، فإن تكلفة الموظف المراجع، التي تبلغ ٤٠٠ ١٩١ دولار سنويا أي ٩٥٠ ١٥ دولارا في الشهر، أو ٧٣٣,٣٣ دولارا في اليوم لكل ١٥ صفحة، أدنى بقليل من تكلفة المراجع المستقل الذي يعمل

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة أو التي ستتخذ لتنفيذ التوصية
	لحسابه والذي سيتقاضى ٥٠ يورو مضروبا في ١٥ صفحة بإجمالي ٧٥٠ يورو يوميا، أو ٨٢٥ دولارا (بسعر صرف يبلغ ١,١٠ دولار لليورو). ومن المفترض أن الشيء نفسه سينطبق على جميع الفئات الأخرى من الموظفين المترجمين والمراجعين، بالمقارنة بالمترجمين/المراجعين المستقلين، وإن كان استعراضنا قد ركز على المراجعين، الذين سيشكلون الفئة الرئيسية للموظفين المستهدفين من قسم خدمات اللغات بسبب الشرط المتعلق بالمراجعة، والناجم عن الاستعانة بالمترجمين الخارجيين (بدلا من المرجعين الذاتيين) في وقت تعاني فيه المحكمة من نقص شديد في الموظفين المراجعين. وتُبذل جهود أيضا للحصول على مساعدة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومكاتب أخرى في منظومة الأمم المتحدة لزيادة قدرات الترجمة من بعد. وستتخذ قرارات استنادا إلى مقارنة التكاليف والمواعيد المحددة لأداء العمل. وعلاوة على ارتفاع التكلفة المرتبطة بالاستعانة بمصادر خارجية، ينبغي مراعاة المعايير التالية: (أ) يمكن الاعتماد على المترجمين/المراجعين الموظفين بقدر أكبر من المترجمين/المراجعين المستقلين الذين يطلب خدماتهم أكثر من رب عمل، وربما يكونوا مرتبطين بعمل وقت الحاجة إليهم. ويصدق هذا على وجه الخصوص على المحكمة، لأن أروشا تقع على بعد آلاف الأميال من باريس وجنيف وبروكسل ولندن حيث يقيم المترجمون الموسيون الذين نلتمس خدماتهم؛ (ب) المترجمون/المراجعون الموظفون أكثر إلماما بصفة عامة بعمل المحكمة، مما يعني أن العمل الذي يؤدونه في مقابل التكلفة سيكون أكثر كفاءة من المترجمين/المراجعين المستقلين المعروف أنهم يغيرون المواضيع بصفة مستمرة مع كل عقد يبرمونه مع أرباب العمل المختلفين الذين يتعاملون معهم؛ (ج) تعد الاستعانة بمصادر خارجية حلا غير عملي بالنسبة للمترجمين/المراجعين الذين يترجمون من إحدى لغتي المحكمة وإليها، وهما الكينيارواندا والفرنسية. فهم في الواقع، غير متوافرين في السوق الدولية للمترجمين الذين يعملون لحسابهم الخاص لسبب بسيط هو أنه ليس ثمة برنامج لتدريب المترجمين التحريريين/الشفويين يتيح دورات في مزيج من هاتين اللغتين. وفي الواقع، فإن المترجمين التحريريين/الشفويين والمراجعين للغة الكينيارواندا العاملين في قسم خدمات اللغات تلقوا تدريبا داخليا لخدمة أغراض المحكمة.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة أو التي ستتخذ لتنفيذ التوصية
A/57/593	
تطلب اللجنة الاستشارية جدولا زمنيا لتنفيذ استراتيجية إنجاز المحكمة لولايتها، ومعلومات محددة عن الخطط المتعلقة بإحالة دعاوى إلى المحاكمة على يد السلطات القضائية الوطنية أو السلطات القضائية لبلدان ثالثة، مشفوعة بمعلومات عن التبعات المالية والجدول الزمني لأي نفقات قد يجري تكبدها (الفقرة ٢٢).	الدعاوى التي قد يحيلها المدعي العام إلى السلطات القضائية الوطنية تتمثل استراتيجية مكتب المدعي العام في أن يقاضي أمام المحكمة مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية الذين أدوا دورا قياديا في تخطيط هذه الأعمال وتنفيذها، و الأشخاص المستهدفين الذين ارتكبوا فظائع بينة بسبب خطورتها وإن كانوا لم يضطلعوا بدور قيادي ولم يتقلدوا أي مناصب عليا. وتتوخى الاستراتيجية إحالة الحالات التي لا تقع في نطاق هذا التعريف، لكنها تكون خطيرة بما يكفي لمقاضاتها بموجب بنود المادة ١١ مكررا إلى السلطات القضائية الوطنية للمقاضاة عليها. وحدد مكتب المدعي العام حتى الآن نحو ٤٠ دعوى يمكن إحالتها إلى السلطات القضائية الوطنية. ومن المرجح أن يتغير العدد حسب نتائج التحقيقات المتعلقة بالأشخاص الستة والعشرين المستهدفين الجدد المشار إليهم أعلاه. فقد يوجد بين هؤلاء الأشخاص من لا يستحق المحاكمة أمام المحكمة. وسيحيل مكتب المدعي العام في بعض الحالات دعاوى اكتمل التحقيق فيها وأصبحت جاهزة للمحاكمة، وفي حالات أخرى ملفات تتطلب إجراء مزيد من التحقيقات من جانب الدولة التي تتلقاها. وسيحدث الوضع الأخير على وجه الخصوص فيما يتصل بالبلدان التي يقيم فيها بالفعل بعض الأشخاص المستهدفين. ويخطط المكتب لتحويل الجزء الأكبر من هذه الدعاوى إلى رواندا للمحاكمة. غير أن إحالة الدعاوى إلى رواندا أصبحت في الوقت الحالي، أصعب لأن القانون الرواندي يسمح بفرض عقوبة الإعدام. وبدأ مكتب المدعي العام مناقشات مع دول مختلفة بغية التوصل معها إلى اتفاق لكي تأخذ وتقاضي بعض الدعاوى التي تقع في نطاق المادة ١١مكررا. وليس من صالح هذه المناقشات أن نذكر أسماء الدول التي تم الاتصال بها في هذه المرحلة. ويتوقع المكتب أن يكون قد تم إبرام بعض الاتفاقات مع بعض الدول بحلول منتصف عام ٢٠٠٥. وإلى حد كبير ستتعلق التكاليف المتكبدة خلال فترة السنتين، فيما يتصل بإحالة الدعاوى إلى السلطات القضائية الوطنية، بتكاليف السفر والتفاوض مع الدول ذات الصلة. ويأمل مكتب المدعي العام في أن يبدأ في إحالة الدعاوى إلى السلطات القضائية الوطنية في أوائل عام ٢٠٠٦. وسيجري تناول الآثار المالية المترتبة على ذلك في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة أو التي ستتخذ لتنفيذ التوصية
	ولن يحيل مكتب المدعي العام أي دعاوى إلى دول يسمح قانونها الجنائي بفرض عقوبة الإعدام. لكنه سيتفاوض مع هذه الدول لإلغاء أو عدم تطبيق العقوبة في الدعاوى التي ستجري إحالتها. وفي حالة تعذر إحالة بعض الدعاوى إلى السلطات القضائية الوطنية، يعتزم المدعي العام العودة إلى مجلس الأمن وتقديم مقترحات بديلة. ولم يحن الوقت بعد للقيام في هذه المرحلة بوضع هذه المقترحات في شكل مكتوب.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف

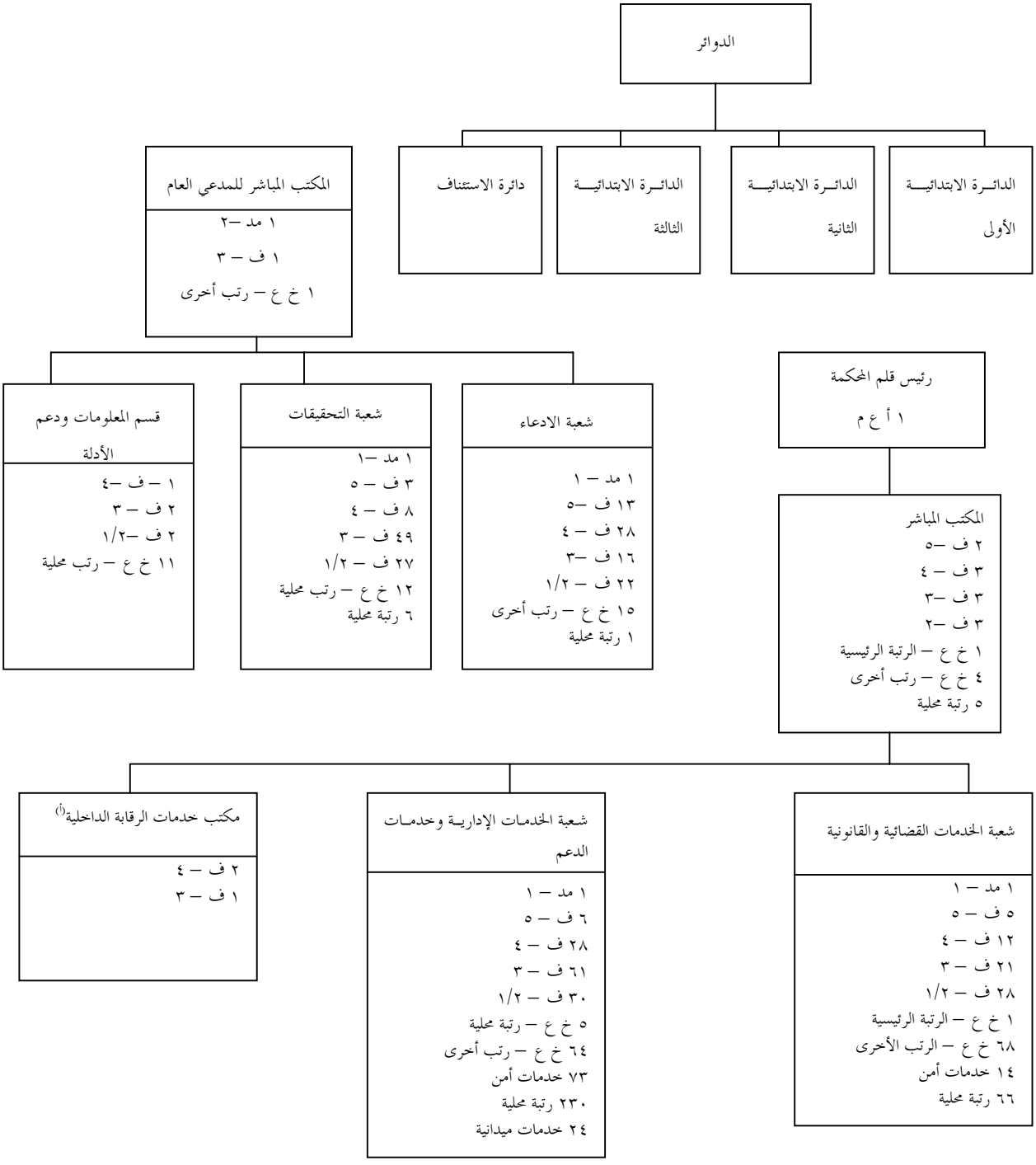

(أ) الوظائف الجديدة محولة من موارد المساعدة المؤقتة.

المرفق

استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

موجز

١ - تعرض هذه الوثيقة بإيجاز استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا استنادا إلى المعلومات المتاحة حاليا، وتقدم تقديرات ذات صلة بمقترحات ميزانية المحكمة. وثمة ٢١ محاكمة انتهت أو لا تزال في مرحلة المرافعات الختامية، وتجري حاليا محاكمة عشرة أشخاص؛ وستبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ أربع محاكمات تشمل ١٠ متهمين؛ أما المحاكمات المتصلة بالمعتقلين المتبقين وعددهم ٢١ فستبدأ اعتبارا من عام ٢٠٠٤، حسب توافر الدوائر الابتدائية. وإضافة إلى ذلك لا يزال هناك ١٧ شخصا صدرت بحقهم لوائح اتهام طليقين. ومن المحتمل ألا يعتقل بعضهم قط، أو يكون بعضا منهم قد توفي.

٢ - وتعتزم المدعية العامة إتمام التحقيقات المتبقية وعددها ٢٦ بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وهو ما يستدعي إعداد لوائح اتهام جديدة تصل إلى ٢٦ بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥. بيد أن عدد المحاكمات سيكون أقل لأن بعض هؤلاء الأشخاص قد لا يُعثَر عليه أو قد لا يكون على قيد الحياة.

٣ - وبتعزيز الدوائر الابتدائية بأربعة قضاة مخصصين اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، يمكن أن تنجز بحلول عام ٢٠٠٧ محاكمات المعتقلين البالغ عددهم ٤١ الموجودين حاليا قيد المحاكمة أو بانتظارها. ويمكن كحد أقصى، أن تتم بحلول عام ٢٠٠٩ محاكمة ١٧ شخصا صدرت بحقهم لوائح اتهام ولا يزالون طليقين. وبحلول عام ٢٠١١ يمكن أن تتم محاكمة المشتبه فيهم الستة والعشرين الذين لم توجه لهم بعد عرائض اتهام. بيد أن عدد الأشخاص الذين سيقدمون للمحاكمة من هاتين المجموعتين سيكون على الأرجح أقل من ٤٣. وبالتالي فإن محاكمات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد تُنجَز قبل الموعد المتوقع لها.

٤ - وسيجري التعجيل بإنجاز ولاية المحكمة إذا زيد عدد القضاة المخصصين المتاحين في أي وقت من الأوقات لمباشرة العمل من ٤ إلى ٩ قضاة، وكان بإمكان هؤلاء البت في المسائل السابقة للمحاكمات. وسوف يستتبع هذه المقترحات تعديل النظام الأساسي للمحكمة.

أولا - مقدمة

٥ - تحتاج المحكمة، لكي تنجز ولايتها في وقت معقول، أن تواصل صقل استراتيجية الإنجاز الموضوعة لها. وسوف تتيح هذه الاستراتيجية أساسا لتقدير احتياجات ميزانية المحكمة

من الموارد، وتخصيص وتحويل الموارد من قسم إلى آخر داخل المحكمة، وتخطيط قوائم القضايا، وتوفير المشورة للأطراف في التخطيط لتحضير قضاياها، ومساعدة مختلف إدارات المحكمة في تخصيص مواردها، وتيسير عمل المحكمة المتصل باتخاذ القرارات بشأن مسائل الموارد البشرية التي ستصبح ملحة أكثر مع اقتراب موعد إغلاق ملفات القضايا.

٦ - وقد أعدت هذه الوثيقة بصفة خاصة في سياق قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٧ الذي تنص الفقرة ١٥ (أ) فيه على ضرورة أن تتضمن الميزانية المقترحة للمحكمة في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ معلومات مفصلة عن الكيفية التي ستدعم بها الموارد المطلوبة لفترة السنتين تطوير استراتيجية إنجاز سليمة وواقعية.

٧ - وقد وُضعت تفاصيل استراتيجية الإنجاز تدريجيا استنادا إلى مشاورات وإسهامات من الأجهزة الثلاثة: الدوائر والادعاء وقلم المحكمة. وكان منطلق المشاورات وثيقة معنونة ''استراتيجية الإنجاز لمكتب المدعي العام''، تتضمن التطورات الحاصلة حتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٨ - وتعرض الوثيقة التوقعات التي وضعت استنادا إلى المعلومات المتاحة في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بيد أنه من الواضح أن اتباع استراتيجية إنجاز هو بمثابة عملية مستمرة يجب أن تتيح المجال لإدخال التعديلات حسبما يقتضيه نظر القضايا وتطور الممارسة. وسيجري تقديم نسخ منقحة ومستكملة من الاستراتيجية متى دعت الحاجة إلى ذلك.

٩ - ومنذ بدء المحاكمة الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أصدرت المحكمة ١١ حكما في شأن ١٣ متهما. وتمت إدانة ١٢ من هؤلاء وتبرئة واحد. وهناك ستة منهم يقضون حاليا عقوباتهم في مالي. أما الستة المتبقون فلا يزالون موجودين في مرافق الاعتقال في أروشا، ومنهم ثلاثة بانتظار قرار بشأن استئنافاتهم، والثلاثة الآخرون شهود في قضايا جارية. وبالنسبة لأربع محاكمات تتصل بثمانية متهمين، تم تقديم جميع الأدلة ويُنتظَر أن تتم المرافعات الختامية في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٣. وبالتالي يتوقع بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ أن تكون المحكمة قد أصدرت أربعة أحكام بشأن ثمانية متهمين، وهكذا يكون مجموع حصيلة الولاية الثانية تسعة أحكام في شأن ١٤ متهما[(١)]. وعلى هذا الأساس يكون عدد المتهمين الذين حوكموا قد تضاعف مقارنة بالولاية الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩). ومن ثم فإنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، ستكون المحكمة قد أصدرت ١٥ حكما في شأن ٢١ متهما منذ بدء المحاكمة الأولى في عام ١٩٩٧ (عقب وصول المتهم الأول إلى أروشا في أيار/مايو ١٩٩٦). وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٣، كان ثمة ثلاث قضايا مستأنفة (إيليزافان وجيرار نتاكيروتيمانا؛ وإيليعارز نيتيغيكا؛ ولوران سيمانزا)[(٢)].

١٠ - وإضافة إلى المتهمين البالغ عددهم ٢١ الذين إما انتهت محاكماتهم أو لا تزال في مرحلة المرافعات الختامية، يوجد ٤١ شخصا في مرافق الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في أروشا إما شُرع في محاكمتهم أو بانتظار المحاكمة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، كانت المحاكمة جارية في قضية بوتاري (ستة متهمين) والقضية العسكرية (أربعة متهمين). وهاتان القضيتان كبيرتان ولا تزالان في مرحلة مبكرة نسبيا. وفضلا عن ذلك، من المتوقع أن تبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ أربع محاكمات تتصل بعشرة متهمين، وكنتيجة جزئية لوصول القضاة المخصصين المنتخبين حديثا (انظر الفقرة ١٨ أدناه). ومن المتوقع بالتالي أن يقدَّم عشرون من المحتجزين البالغ عددهم ٤١ إلى المحاكمة بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وسيجري النظر في قضايا المتهمين المتبقين وعددهم ٢١ عندما تسمح إمكانيات المحكمة بذلك. وقد تبدأ في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤ المحاكمة في قضية أو اثنتين من القضايا التي تتصل بمتهم واحد.

١١ - وفضلا عن ذلك، يوجد ١٧ متهما طليقا. وربما كان البعض منهم قد توفي أو قد لا يمكن العثور عليه. وبالتالي فإن عدد الأشخاص الذين سيقدمون فعلا للمحاكمة قد يكون أقل من ١٧ شخصا.

١٢ - وتتمثل استراتيجية المدعية العامة في أن يقدَّم إلى المحكمة الأشخاصُ الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم المرتكبة في رواندا في ١٩٩٤. وتحقق المدعية العامة حاليا في ٢٦ مشتبها فيهم وتعتزم الانتهاء من هذه التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وقد أفادت بأنه في هذه المرحلة، يصعب التأكد من عدد القضايا التي ستؤول فعلا إلى إصدار عرائض اتهام تقدَّم إلى القضاة لإقرارها. وستقدم هذه العرائض بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥، على أقصى تقدير.

١٣ - وفضلا عن ذلك، حددت المدعية العامة حوالي ٤٠ شخصا آخر يمكن محاكمتهم في إطار الولايات القضائية الوطنية، وتجري حاليا مناقشات مع بعض الدول لهذا الغرض. وإذا تعذر تحويل بعض هذه القضايا إلى القضاء الوطني، تعتزم المدعية العامة أن تقدم إلى مجلس الأمن مقترحات بديلة.

ثانيا - المحاكمات الجارية

١٤ - كانت أكبر قضية نظرت فيها الدائرة الابتدائية الأولى خلال الولاية الثانية للمحكمة، هي ما يسمى قضية وسائط الإعلام، وهي تشمل ثلاثة متهمين (بارايـاغويزا وناهينانا ونغيزي). وقد بدأت المحاكمة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وانتهت الأطراف من إعداد بيان الوقائع، وسيجري الاستماع إلى المرافعات الختامية في

آب/أغسطس ٢٠٠٣. وينتظر أن يصدر الحكم بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وكانت المحاكمة في قضية وسائط الإعلام تجري في الأصل بالتوازي مع كتابة الحكم في قضية باجيليشيما، الذي صدر في يوم ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقد وضعت في مسار ثنائي مع محاكمة جيرار وإيليزافان نتاكيروتيمانا، التي بدأت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وانتهت بإصدار الحكم في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وعندئذ وضعت قضية وسائط الإعلام في مسار ثنائي مع المحاكمة في قضية نيتاغيكا، التي بدأت في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وانتهت بإصدار الحكم في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣[٣]. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، كانت المحاكمة في قضية وسائط الإعلام قد استغرقت ٢٣٥ من أيام عمل المحكمة على امتداد فترة سنتين وخمسة أشهر. وعقب بدء الولاية الثالثة، أُعيد تشكيل الدائرة الابتدائية الأولى وهي تنظر في الجزء المتبقي من القضية العسكرية التي أُحيلت إليها من الدائرة الابتدائية الثالثة.

١٥ - وكانت الدائرة الابتدائية الثانية تنظر في ثلاث محاكمات في الوقت نفسه. فقد بدأت المحاكمة في قضية بوتاري في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ واستغرقت حتى الآن أكثر من ١٠٧ من أيام عمل المحاكمة. ولم يجرِ تمديد ولاية أحد القضاة في هذه الدائرة حتى يتمكن من مواصلة النظر في قضية بوتاري. ووقت كتابة هذا التقرير، يجري النظر فيما إذا كان ينبغي مواصلة المحاكمة مع الاستعانة بقاضٍ بديل في إطار المادة ١٥ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (''القواعد'') أو بدء المحاكمة من جديد. وتشمل هذه المحاكمة ستة متهمين هم (كانياباشي، ونييرامسهوكو، وإنتاهوبالي، وإنسابيمانا، وإنتيزيرياو، ونديامباجي)، وهو أكبر عدد من الأشخاص تحاكمه المحكمة في قضية واحدة. وإذا تقرر إعادة بدء المحاكمة سيؤثر ذلك في استراتيجية الإنجاز، لكن قد يكون بالإمكان الحد من فترة الوقت الضائع إلى ما دون ١٠٧ أيام. وبدأت المحاكمة في قضية كاجيليجيلي في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١، وفي قضية كاموهاندا في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وتم حتى الآن الاستماع إلى الأدلة في كلتا القضيتين، وبعد المرافعات الختامية، يُنتظر أن تصدر الأحكام في القضيتين قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

١٦ - وتنظر الدائرة الابتدائية الثالثة في ثلاث محاكمات في الوقت نفسه. فقد بدأت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ المحاكمة في قضية سيانغوغو، التي تضم ثلاثة متهمين (باغامبيكي، وإيمانيشموي، ونتاغيرورا). ويُنتظر أن يصدر الحكم في هذه القضية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أو شباط/فبراير ٢٠٠٤، على أقصى تقدير. وبدأت المحاكمة في قضية سيمانزا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وصدر الحكم فيها في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، شرعت الدائرة الابتدائية الثالثة أيضا في النظر في القضية العسكرية التي تضم أربعة متهمين (باغوسورا ونسنجيوموا وكابيليجي ونتاباكوزي)

واستمعت إلى الأدلة على امتداد ٣٢ من أيام عمل المحاكمة. وفي أعقاب إعادة تشكيل الدوائر في مستهل حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تنظر في هذه القضية حاليا الدائرة الابتدائية الأولى.

١٧ - ويتضمن الجدول ألف - ١ أدناه موجزا للوقت اللازم لإتمام المحاكمات الجارية. وفي قضية بوتاري، سيستدعي الادعاء زهاء ٦٥ شاهدا ويُقدر أن يتطلب ذلك ٣٣٠ ساعة يعرض فيها الادعاء الوقائع الرئيسية. وبالنسبة للمحاكمة في القضية العسكرية، من المتوقع أن يستدعي الادعاء مائة شاهد، ويُقدر أن يستغرق الاستجواب الأولي ٥٠٠ ساعة. وهكذا فإن هاتين القضيتين اللتين تشملان عشرة متهمين ستستغرقان وقتا طويلا. ومن الصعب الجزم بما إذا كانت الأحكام ستصدر قبل عام ٢٠٠٥.

الجدول ألف - ١

المحاكمات الجارية

المتهم	الوظيفة	القضية	تاريخ الانتهاء التقديري
أ. نتيزيرايو	والي بوتاري	بوتاري	٢٠٠٥
س. إنسابيمانا	والي بوتاري	بوتاري	٢٠٠٥
ب. إنييراماسوهوكو	وزير شؤون الأسرة والمرأة	بوتاري	٢٠٠٥
إ. نديامباجي	عمدة موغانزا	بوتاري	٢٠٠٥
ج. كانياباشي	عمدة نغوما	بوتاري	٢٠٠٥
أ. س. نتاهوبالي	قائد أنتراهاموي	بوتاري	٢٠٠٥
ت. باغوسورا	مدير مكتب وزارة الدفاع	القضية العسكرية الأولى	٢٠٠٥
ج. كابيليغي	لواء بالقوات المسلحة الرواندية	القضية العسكرية الأولى	٢٠٠٥
أ. إنتاباكوزي	قائد كتيبة بالقوات المسلحة الرواندية	القضية العسكرية الأولى	٢٠٠٥
أ. إنسينغيومفا	مقدم بالقوات المسلحة الرواندية	القضية العسكرية الأولى	٢٠٠٥

١٨ - وعقب الطلب الذي قدمته المحكمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٣١ (٢٠٠٢) الذي وافق فيه على تشكيل مجموعة من ١٨ قاضيا مخصصا. والهدف من هذا التعديل، الذي جاء على غرار قرار مماثل أصدره مجلس الأمن بشأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠٠٠، هو زيادة القدرة القضائية للمحكمة. وقد انتخبت الجمعية العامة القضاة المخصصين الثمانية عشر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وأُذِن للمحكمة بأن تستعين بعدد أقصاه، في أي وقت من الأوقات، أربعة من هؤلاء القضاة. وسيمكِّن التحاق هؤلاء القضاة المخصصين بالمحكمة، ربما اعتبارا من أيلول/

سبتمبر، من تقسيم إحدى الدوائر الابتدائية إلى فرعين، يضم كل منهما قضاة دائمين وقضاة مخصصين.

ثالثا – القضايا الجاهزة للمحاكمة

١٩ – على نحو ما ذُكِر أعلاه، توجد أربع قضايا جاهزة للمحاكمة تضم ١٠ متهمين. وقد بدأت المحاكمة في قضية غاكومبيتسي في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وربما تبدأ المحاكمة في قضية نديندباهيزي في أيلول/سبتمبر، تليها قضية نزيرويرا وآخرون وبيكامباكا وآخرون (يشار إليهما غالبا بقضيتي الحكومة)، وقد طُلب من محامي الدفاع أن يكون مستعدا للمحاكمة اعتبار من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويتوقف التاريخ الفعلي لبدء هذه المحاكمات الثلاث على توافر الدوائر الابتدائية. ويشمل ذلك عوامل من قبيل انتهاء عرض أدلة الادعاء والدفاع في محاكمة غاكومبيتسي ونديندباهيزي القصيرة نسبيا، وتوافر قضاة مخصصين يبتُّون في اثنتين على الأقل من القضايا الثلاث. وفي هذه المرحلة من الصعب توقع موعد انتهاء إجراءات المحاكمة في قضيتي الحكومة الكبيرتين. ويمكن تلخيص الوضع على النحو الوارد في الجدول ألف – ٢.

الجدول ألف – ٢

القضايا الجاهزة للمحاكمة*

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	التاريخ التقديري لانتهاء المحاكمة
س. غاكومبيتسي	عمدة مدينة روروموو	٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١	٢٠٠٣
إ. نديندباهيزي	وزير المالية	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	٢٠٠٣
ج. نزيرويرا	رئيس الجمعية الوطنية/الأمين العام للحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	٢٠٠٤-٢٠٠٥
إ. كاريميرا	وزير الداخلية/نائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	٢٠٠٤-٢٠٠٥
أ. رواماكوبا	وزير التعليم	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	٢٠٠٤-٢٠٠٥
م. نغيروموباتسي	المدير العام لوزارة الخارجية/ رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	٢٠٠٤-٢٠٠٥
ج. بيكامباكا	وزير الخارجية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩	٢٠٠٤-٢٠٠٥
س. بيزيمونغو	وزير الصحة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	٢٠٠٤-٢٠٠٥
ج. موغينزي	وزير التجارة	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩	٢٠٠٤-٢٠٠٥
ب. موغيرانيزا	وزير الخدمة المدنية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩	٢٠٠٤-٢٠٠٥

* كانت هذه المجموعة تضم س. موسابيمانا، أسقف شيوغوي، الذي توفي في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (مثُل لأول مرة في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١).

رابعا – القضايا الجاهزة للمحاكمة اعتبارا من عام ٢٠٠٤

٢٠ – ستبدأ محاكمات المعتقلين المتبقين وعددهم ٢١ اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتشير المعلومات المتاحة في هذه المرحلة إلى أن واحدة على الأقل من هذه القضايا ستبدأ في كانون الثاني/يناير رهنا بتوافر فرع دائرة ابتدائية. ويمكن تلخيص الوضع على النحو الوارد في الجدول ألف – ٣.

الجدول ألف – ٣

المحتجزون الآخرون

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	القضية التي سيُضَم إليها
أ. سيرومبا	كاهن، جماعة كيفومو	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	
م. موهيمانا	نائب في المجلس البلدي لغيشييتا	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	
ج. مبامبارا	عمدة مدينة روكارا	٨ آب/أغسطس ٢٠٠١	
إ. هاتيغيكيمانا	لواء، قائد معسكر نغوما، بوتاري	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣	موفونيي؟
ت. موفونيي	قائد، مدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	هاتيغيكيمانا؟
أ. ندينديلياما	رئيس أركان الدرك	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	القضية العسكرية الثانية
ف. ك. نزوونيميه	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠	القضية العسكرية الثانية
إ. ساغاهارو	نائب قائد كتيبة الاستطلاع	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	القضية العسكرية الثانية
أ. بيزيمونغو	رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية	٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢	القضية العسكرية الثانية
س. نشاميهيغو	نائب المدعي العام	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	
إ. روكوندو	قسيس	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	
ب. زيغيرانييرازو	رجل أعمال	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	
ف. كاريرا	والي ريف كيغالي	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	
ب. بيسينغيمانا	عمدة مدينة غيكورو	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	
أ. سيمبا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	
ف. روتاغانيرا	نائب في المجلس البلدي لموبوغا	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢	
ج. نزابيريندا	منظم أنشطة الشباب	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢	
س. بيكيندي	عازف موسيقى	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	
هـ. نسينغيمانا	عميد كلية يسوع الملك	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	
ج. ب. غاتيته	عمدة مدينة مورامبي	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	
ت. رينزاهو	والي مدينة كيغالي	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	

٢١ - وجدير بالملاحظة أن واحدا فقط من هؤلاء المتهمين لا يزال محتجزا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. والمحكمة حريصة على إعطاء الأولوية لقضيته متى توافر فرع دائرة ابتدائية. وهناك ملاحظة أخرى وهي أنه لا توجد إلا قضية واحدة كبرى فيما يخص هذه المجموعة من المحتجزين البالغ عدد أفرادها ٢١ (القضية العسكرية الثانية، التي تضم أربعة متهمين). ونتيجة لذلك، فإنه عند انتهاء المحاكمات في القضايا المشار إليها تحت العنوانين ثانيا وثالثا أعلاه (بوتاري، والعسكرية الأولى، ونزيرويرا وآخرون وبيكامباكا وآخرون)، فإن القضايا المتبقية التي يتعين أن تنظر فيها المحكمة ستكون أساسا قضايا تضم متهما واحدا وتتطلب وقتا أقل.

خامسا - حجم العمل الناشئ (المتهمون في مرحلة المحاكمة أو في انتظار المحاكمة)

٢٢ - من الصعب التنبؤ بالوقت الازم للانتهاء من القضايا التي تشمل المحتجزين الواحد والأربعين المذكورين في الفروع ثانيا إلى رابعا أعلاه. ومن الأساليب التي يمكن استخدامها لتحديد ذلك الوقت، تقديرات المدعية العامة لعدد الشهود، وعدد الساعات اللازمة لتقديم مرافعاتها في الاستجواب الأول. وتبين هذه التقديرات، المعروضة في الجدولين ألف - ٤ وألف - ٥، أنه يلزم للنيابة العامة ٦٠٠ ٣ ساعة لتقديم شهودها الـ ٧٧٤ في هذه القضايا البالغ عددها ٢٣ قضية وتشمل ٤١ محتجزا.

٢٣ - ويلي الاستجواب الأول الذي يجريه الادعاء استجواب الدفاع لشهود الإثبات. وتتوقف مدة ذلك على عوامل تتصل بكل قضية بمفردها. وتبين التجربة أن استجواب الدفاع لشهود الإثبات، في حالات المتهم الوحيد، لا يستغرق عموما مدة تزيد كثيرا عن مدة الاستجواب الأول. بل قد يكون أقصر منه. أما في الحالات التي يتعدد فيها المتهمون، فإن الوقت الكلي لاستجواب شهود الخصم كثيرا ما يزيد على الوقت المستغرق في الاستجواب الأول، وبخاصة إذا كانت أقوال الشاهد تشمل أكثر من متهم واحد أو المتهمين جميعهم. وكمقياس لحجم العمل، يُفترض في ظل هذه الظروف أن يستغرق استجواب الدفاع لشهود الإثبات مدة كلية لا تزيد في العادة عن المدة الكلية للاستجواب الأول الذي يجريه الادعاء، وذلك عند النظر بشكل إجمالي في جميع القضايا التي تشمل المحتجزين الحاليين. ويُراعى في هذا السياق أيضا أن قائمة شهود الإثبات كثيرا ما تتقلص أثناء المحاكمة.

٢٤ - ومتى انتهت المرافعات الرئيسية للادعاء، يبدأ محامو المدعى عليهم في تقديم دفاعهم. ومن الصعب الحصول على معلومات عن مرافعات الدفاع، لا سيما وأن معظمها لم يبدأ بعد، كما أن مسألة السرية تثور عند التطرق إلى استراتيجية الدفاع. ومن المفترض ألا يتجاوز الوقت اللازم لتقديم الدفاع مرافعاته بالكامل الوقت المطلوب لتقديم مرافعات

الادعاء. وتبين تجربة المحكمة أنها قد تستغرق وقتا أقل في أغلب الأحيان، وبخاصة في المحاكمات ذات المتهم الوحيد. غير أن الحساب ينبغي أن يراعي أيضا الوقت الإضافي الذي قد يلزم أثناء المحاكمة، لسماع الحجج الختامية مثلا (التي تستغرق عادة فترة تتراوح بين يومين وخمسة أيام، تبعا لعدد المتهمين).

٢٥ - ومن المتوقع استنادا إلى تلك الافتراضات أن تحتاج المحكمة إلى ٧١٠ ١٢ ساعات تقريبا للانتهاء من القضايا التي تشمل المحتجزين الواحد والأربعين الحاليين. ويمثل ذلك ما مجموعه ٣١٠ ساعات لعرض أدلة المحاكمة، أو نحو ٦٢ يوم محاكمة لكل متهم. وهذه هي مجرد تقديرات. وكما ذُكر أعلاه، تلجأ النيابة العامة عادة إلى تقليص عدد الشهود مع مضي المحاكمة قُدما. وفضلا عن ذلك، تمارس الدوائر قدرا كبيرا من التحكم في هذه المتغيرات، بطرق منها، مثلا، الحد من مدة الاستجواب الأول لكلا الطرفين وأيضا مدة استجواب شهود الخصم. ولهذا هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الوقت الفعلي المستغرق في قاعة المحكمة سيكون أقل. ويتبين من المحاكمات التي انتهت حتى الآن أن متوسط عدد أيام المحاكمة لكل متهم يبلغ نحو ٦٢ يوما. ويتبين من القضايا التي انتهت مؤخرا أن عدد هذه الأيام يبدو أنه أقل (فقد استغرقت محاكمة قضية إليزافان وجيرارد نتاكيروتيمانا ٣٠ يوم محاكمة لكل متهم، ومحاكمة قضية نيتيغيكا ٣٥ يوم محاكمة لكل متهم). ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه نحو إجراء محاكمات أقصر. إلا أنه يُعتبر من الحصيف في الوقت الحاضر اتخاذ ٦٢ يوم محاكمة لكل متهم كمقياس لحجم العمل إلى حين الحصول على بيانات مؤكدة بقدر أكبر بشأن الوقت المستغرق في المحاكمة.

سادسا - حجم العمل المتعلق بالأشخاص الطليقين

٢٦ - من الجدير بالذكر أن عدد الأشخاص الطليقين من الذين صدرت بحقهم قرارات اتهام يبلغ ١٧ شخصا. وإذا أُلقي القبض عليهم فسيشكلون عبء عمل إضافيا. ووفقا لما ذكرته المدعية العامة، فإن بعضا من هؤلاء الطليقين ربما لا يكون على قيد الحياة، وقد لا يتسنى أبدا القبض على آخرين منهم. وتُزمع المدعية العامة الانتهاء من التحقيقات الستة والعشرين المتبقية بحلول عام ٢٠٠٤. وستُسفر هذه التحقيقات عن ٢٦ قرار اتهام جديدا على الأكثر، تُقدَّم إلى القضاة للمصادقة عليها بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥. وتجدر الإشارة إلى أن العدد الفعلي النهائي لقرارات الاتهام سيكون أقل من ذلك على الأرجح.

٢٧ - وقد تؤدي خطة المدعية العامة الرامية إلى التحقيق مع ٢٦ شخصا وإصدار قرارات اتهام بحقهم، فضلا عن الأشخاص الآخرين الذين لا يزالون مُطلقي السراح والصادر بحقهم قرارات اتهام وعددهم ١٧ شخصا، إلى إجراء محاكمات تشمل ٤٣ متهما آخرين. واستنادا

إلى صيغة تقدير حجم العمل المذكورة في هذه الوثيقة، يتوقع أن تستغرق محاكمات ٤٣ متهما ٣٣٠ ١٣ ساعة تمتد على مدى ٦٦٦ ٢ يوم محاكمة (على أساس ٦٢ يوم محاكمة لكل متهم).

سابعا – إحالة المدعية العامة للقضايا إلى جهات الاختصاص القضائي الوطنية

٢٨ – حددت المدعية العامة نحو ٤٠ قضية يمكن إحالتها إلى جهات الاختصاص القضائي الوطنية لكي تجري المحاكمات المتعلقة بها (القاعدة ١١ مكررا). وتنوي المدعية العامة أن تحيل، في بعض الحالات، ملفات دعاوى اكتملت التحقيقات المتعلقة بها وأصبحت جاهزة للمحاكمة، وفي حالات أخرى، ملفات تتطلب مواصلة التحقيقات في البلد المحالة إليه. وسيُعمل بالترتيب الأخير، على وجه الخصوص، فيما يتعلق بالبلدان التي يقيم فيها فعلا بعض الأشخاص المطلوبين. وتُزمع المدعية العامة إحالة بعض هذه القضايا إلى رواندا لإتمام المحاكمات المتعلقة بها. ومن الأمور التي تصعِّب إحالة هذه القضايا في الوقت الراهن أن القانون الرواندي يجيز توقيع عقوبة الإعدام. وقد بدأت المدعية العامة مناقشات مع دول مختلفة للتوصل إلى اتفاقات على القيام بالمقاضاة فيما يتعلق ببعض القضايا بموجب القاعدة ١١ مكررا. ومن غير المتوقع أن تتم الإحالة الفعلية خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وعليه، فإن التكاليف التي سيجري تكبدها خلال فترة السنتين فيما يتعلق بإحالة القضايا إلى جهات الاختصاص القضائي الوطنية ستكون متصلة في معظمها بالسفر إلى الدول المعينة وإجراءات مفاوضات معها.

٢٩ – وفي حالة تعذر إحالة بعض القضايا إلى جهات الاختصاص القضائي الوطنية، تزمع المدعية العامة العودة إلى مجلس الأمن للتقدم إليه بمقترحات بديلة.

ثامنا – حجم العمل الكلي المتبقي

٣٠ – يمكن، استنادا إلى الجمع بين تقديرات عدد المحتجزين الحاليين وعدد المتهمين مستقبلا، وضع إسقاطات للعدد الأقصى لأيام المحاكمة المطلوبة لإنجاز عمل الدوائر الابتدائية. فعلى أساس عدد المتهمين البالغ ٨٤ شخصا (منهم ٤٣ طليقا كحد أقصى) والتقدير البالغ ٦٢ يوم محاكمة لكل متهم، سيبلغ العدد الكلي لأيام المحاكمة ٢٠٨ ٥ أيام.

٣١ – وقد استغرقت أيام عمل الدوائر الابتدائية الثلاث في عام ٢٠٠٢ ما مجموعه ٤١٤ يوما. وفي عام ٢٠٠١، بلغ مجموع عدد هذه الأيام ٣٤٠ يوما. ويبين فحص الأوقات الفعلية لعمل الدوائر أن كل دائرة استطاعت تخصيص وقت للمحاكمات في كل سنة من السنتين الماضيتين يتراوح بين ١٣٥ يوم محاكمة في عام ٢٠٠١ و ١٥٠ يوم محاكمة في عام

٢٠٠٢. وتشمل العوامل التي أسهمت في خفض عدد أيام المحاكمة صعوبة جلب الشهود من رواندا ومرض القضاة والمحامين[٤].

٣٢ - وقد اتخذت المحكمة عدة خطوات لضمان التقليل إلى أدنى حد من أثر هذه العوامل في المستقبل. ويُذكر من ذلك على وجه الخصوص تعديل القواعد للسماح لأي من الدوائر الابتدائية بالاستمرار في المحاكمة في حالة مرض أحد القضاة أو غيابه. أما في حالة التغيب لفترة طويلة، فقد عُدِّل النص المتصل بذلك ليسمح بالاستمرار في نظر القضايا في بعض الحالات (القاعدة ١٥ مكررا). وسيؤدي إصرار الدوائر الابتدائية على وجود اثنين من المحامين، واشتراط مواصلة أحد هذين المحاميين عمله في حالة مرض الآخر أو تغيبه، إلى الحد من حدوث فترات انقطاع في المحاكمات. ويمثُل شهود من رواندا أمام المحكمة في الوقت الراهن. ومن المهم أن يستمر ذلك. والمحكمة حريصة على ضمان أن يكون عدد أيام المحاكمة اعتبارا من عام ٢٠٠٤ أعلى منه في السنتين الماضيتين.

٣٣ - وتبين التجربة أنه من الصعب ضمان أن يمثُل الشهود على الدوام، حتى مع استخدام شهود احتياطيين في حالة عدم مثول الشهود الأصليين. ومن الأمور التي تتكرر كثيرا طلب النيابة العامة أو الدفاع وقتا إضافيا لتحضير الشهود للاستجواب الأول. كما يتعين على الدوائر أن تتيح لمحامي الدفاع وقتا إضافيا لتحضير استجوابهم لشهود الخصم في حالات ظهور أدلة غير متوقعة أو عدم تقديم إخطار مسبق. ويلزم وقت كاف لأداء مسؤوليات صياغة الأحكام وللجلسات التمهيدية وللمداولات المتعلقة بالطلبات المقدمة. ولا تؤدي هذه الظروف، بالاقتران مع مرض الشهود أو عدم مثولهم لأسباب أخرى، إلى تقليص عدد أيام المحاكمات فحسب، بل تقلص أيضا عدد ساعات العمل في كل يوم من أيام المحاكمة[٥]. ومع ذلك، ستواصل الدوائر جهودها لزيادة الوقت المستغرق في قاعة المحكمة.

٣٤ - ومن التدابير المهمة لزيادة الوقت المستغرق في قاعة المحكمة إمكانية إنشاء قسم خامس للدائرة الابتدائية (حتى إذا لم يتوافر لها إلا أربعة قضاة مخصصين). وسيتيح ذلك استخدام قضاة مُفردين من دوائر مختلفة في قسم يعمل فيه قضاة في أوقات توقف العمل بين المحاكمات الأخرى التي يتصدون لها، أو يعملون نوبتي الصباح والمساء كلتيهما. كما يوفر هذا التدبير المرونة اللازمة لتشكيل الأقسام بطرق مختلفة لتحقيق أقصى إنجازات قضائية ممكنة (بالسماح، مثلا، لأحد القضاة بتكريس أقصى وقت لصياغة الأحكام أثناء إحدى فترات توقف العمل). وعليه، لا بد من أن تُتاح للمحكمة الموارد الكافية لإنشاء قسم خامس. ومن المهم في هذا الصدد مراعاة ما يلي: استنادا إلى المناقشات التي جرت في مجلس الأمن بخصوص اعتماد القرار ١٤٣١ (٢٠٠٢)، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن عدد القضاة

المخصصين قد يزداد أثناء فترة السنتين المقبلة. وسيؤدي ذلك على الفور إلى تعظيم الإنجازات القضائية للقسم الخامس للدائرة الابتدائية. ومن المهم أن تتوافر الهياكل الإدارية المناسبة لتحقيق هذا التصور.

٣٥ - واستنادا إلى العدد الحالي للقضاة المخصصين وهو أربعة قضاة، وإلى عمل قضاة دائرة ابتدائية واحدة في قسمين بنظام النوبة، وعمل قضاة دائرتين ابتدائيتين أخريين لمدة خمس ساعات في اليوم وقسم آخر خامس ''مشترك'' للدائرة الابتدائية يعمل في الأوقات التي لا يكون فيها القضاة منشغلين بعمل آخر، سيتراوح عدد أيام المحاكمة اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بين ٦٠٠ و ٧٠٠ يوم محاكمة في السنة، وقد يزيد عن ذلك، تبعا لما سيُنتجه القسم الخامس على وجه الدقة. ويمكن إنجاز ذلك في ثلاث قاعات للمحكمة (وإن كان من المفضل أن تكون هناك قاعة رابعة). ومن الجدير بالذكر أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بها ستة أقسام تعمل بنظام النوبة في ثلاث قاعات للمحكمة.

تاسعا - الاستراتيجيات السابقة والاستراتيجيات الحالية

٣٦ - مرحلة ما قبل المحاكمة - كان هناك منذ أربعة أعوام، عدد كبير من الطلبات السابقة على المحاكمة ينتظر البت فيه. وقد طلب المدعي العام في ذلك الوقت ضم عدد كبير من المتهمين في قضية واحدة. وفي وقت من الأوقات طلب تأكيد توجيه اتهام مشترك لأكثر من ٢٠ متهما. غير أن قاضي التأكيد رفض هذا الطلب. ثم طلب المدعي العام ضم عدد أقل من المتهمين في قضايا تتعلق بمسائل متشابهة، مثل استخدام وسائط الإعلام، والإجراءات التي اتخذها المسؤولون العسكريون، والمسؤولون الحكوميون، أو الجرائم المزعومة في بعض المناطق الجغرافية من رواندا (بوتاري وكيانغوغو). وأدى ذلك إلى ورود عدد كبير من الطلبات من الادعاء من أجل تعديل لوائح الاتهام، وضم المتهمين في قضية واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الدفاع عدد كبير من الطلبات.

٣٧ - وبناء عليه، كانت أولى أولويات الدوائر منذ أربع سنوات هي تخفيض عدد الطلبات من أجل نقل القضايا إلى مرحلة المحاكمة. ومن ثم، عدل القضاة القواعد من أجل إتاحة الفرصة للنظر في الطلبات على أساس مذكرات مختصرة والبت فيها شفويا أو كتابة، ومن جانب قاض واحد. وقد زادت هذه التدابير المتخذة لتخفيض عدد الطلبات التي لم يبت فيها فعالية الدوائر وخفضت التكاليف فيما يتصل بجلسات الاستماع الشفوية للطلبات المقدمة. وبعد تخفيض عدد الطلبات التي كانت تنتظر البت إلى الحد الأدنى، صدرت أوامر بإجراء ترجمة كاملة ونشر الوثائق لاستخدامها في المحاكمات المرتقبة قبل أن تقوم دوائر المحكمة الثلاث ببدء المحاكمة.

٣٨ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد القضاة في جلسة عامة تغييرات في القواعد المتبعة لتنظيم العملية المتعلقة بمرحلة ما قبل المحاكمة، والحد من عدد الطعون العارضة التي أخرت عمل الدوائر في هذه المرحلة. ومن خلال تنظيم اجتماعات استعراضية في فترة ما قبل المحاكمة وقبل مرافعة الدفاع، أعطيت الدوائر الابتدائية سلطة توجيه أوامر إلى الأطراف للكشف عن المعلومات، وبصفة خاصة، كان يمكنها توجيه أمر إلى الأطراف لتقديم مذكرات مختصرة تعالج الوقائع والمسائل القانونية وتحديد المسائل المعترض عليها، وتقديم قائمة بالشهود التي يعتزم استدعاؤهم، مع ملخص للوقائع والاتهامات المحددة في لائحة الاتهام التي سيقدم الشهود شهادتهم بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، تعين على الأطراف تقدير الوقت اللازم لكل شاهد للإدلاء بأقواله، وأجيز للدائرة الابتدائية أن تأمر بتخفيض عدد الشهود والوقت اللازم لإدلائهم بأقوالهم. وأن تطلب أيضا معلومات عن حالة الأدلة (القاعدتان ٧٣ مكررا وثالثا).

٣٩ - وتم في الآونة الأخيرة اتخاذ خطوة تتمثل في إنشاء لجنة المحاكمات الجديدة، وهي مؤلفة من ممثلين عن الدوائر ومختلف أقسام قلم المحكمة ومكتب الادعاء. وسهلت اللجنة عملية تقدير الاستعدادات لمحاكمة عدة قضايا جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الجلسة العامة الأخيرة المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٣، شكل القضاة فريقا عاملا لمرحلة ما قبل المحاكمة للنظر في إجراء مزيد من التحسينات التي يمكن إدخالها للإسراع في العمل المنجز خلال هذه المرحلة.

٤٠ - مرحلة المحاكمة - أجرت جميع دوائر المحكمة محاكمات على أساس المسار الثنائي (وفي بعض الحالات على أساس مسار ثلاثي). وأدت هذه الاستراتيجية إلى إصدار عدد كبير من الأحكام أثناء السنة الحالية. غير أن اللجوء إلى المسار الثنائي لقضيتين كبيرتين، (أو حتى ثلاث قضايا) عملية مرهقة. وقد أظهرت التجربة أن أفضل نموذج هو المسار الثنائي المؤلف من قضية كبيرة وقضية صغيرة، وسوف يتم اتباع هذه الاستراتيجية في المستقبل، ما لم تكن القضية الكبيرة ضخمة ومعقدة. وسوف تستخدم المحكمة أيضا ما يسمى بنظام المناوبة الذي ينطوي على استخدام قاعة محكمة واحدة لقضيتين، وعقد جلستين في الصباح وبعد الظهر، على التوالي. ويفترض هذا النظام، مناوبة صباحية من الساعة ٨/٣٠ إلى حوالي ١٣/٣٠، ومناوبة بعد الظهر حتى الساعة ١٩/٠٠. وتم تجربة هذا النظام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وكانت النتائج واعدة، وقد استخدم النظام بنجاح في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٤١ - وعلى الرغم من هذه التدابير الرامية إلى تعجيل الإجراءات، ما زالت القضايا تستغرق وقتا طويلا. وينبغي الإشارة إلى أن الإجراءات القانونية أكثر تعقيدا على الصعيد

الدولي منها على الصعيد الوطني. وإن القضايا في المحاكم المخصصة قضايا معقدة للغاية قانونيا ووقائعيا؛ ويحتاج الأمر إلى تقديم عدد كبير من الوثائق في محاكمات كبار المسؤولين في الحكومة؛ ويجب الكشف عن جميع الوثائق التي يجب ترجمتها للفرق القانونية وللمتهم، الذي يجوز أن يطلب ترجمة جميع الوثائق بلغة من اللغات الرسمية للمحكمة قبل أن يرد على الطلبات أو يقوم بالتحضير للمحاكمة؛ وكثيرا ما يكون عدد الشهود كبيرا في القضايا التي يتم ضمها بعضها إلى البعض، وقد يحتاج الأمر إلى وجود ترجمة شفوية آنية لجميع الشهود باللغات الثلاث؛ وكثيرا ما يتطلب الأمر إحراج الشهود من ظروف صعبة، وتوفير حماية كبيرة لهم قبل وبعد الإدلاء بشهادتهم، ويحتاج الأمر أحيانا إلى تغيير مكان إقامتهم؛ ويأتي الموظفون والمستشار العاملون في القضايا من ثقافة وتقاليد مختلفة، كما أن الاتصالات لكي تكون فعالة تحتاج إلى مهارات جديدة وجهود إضافية. ويأتي محامو الدفاع ومحامو الادعاء من جميع أنحاء العالم ويتبع كل واحد منهم أساليب وقواعد مختلفة في غرفة المحكمة؛ ويتعين على محامي الدفاع أن يترك قضاياه الأخرى لفترات طويلة من الزمن من أجل العمل في المحكمة في أروشا، ويكون ذلك عادة خارج مكان عمله.

٤٢ - ومع انتقال المحكمة من عمل يركز على التحقيق والقبض على المتهمين إلى عمل يركز على محاكمتهم، سيركز قلم المحكمة اهتمامه على الموعد النهائي لانتهاء عمل المحكمة في كل المواقع التي تنعقد فيها. ولن يتم إبرام أي عقود، أو شراء أي معدات، ولن يتم توظيف أي أفراد دون أن توضع في الاعتبار الكيفية التي يؤثر بها ذلك في انتهاء عمل المحكمة، وكيف سيؤثر ذلك بدوره على استراتيجية الإنجاز.

٤٣ - وفي سياق تقييم الإدعاء لاحتياجاته من الموارد البشرية واضعا نصب عينيه هدف تعزيز تنفيذ استراتيجية الإنجاز، توخى زيادة عدد فرق المحاكمة. وسوف يتم إجراء هذه الزيادة من خلال إعادة توزيع الموظفين عند الانتهاء من التحقيقات في نهاية عام ٢٠٠٤. وسوف يتم نقل بعض الوظائف التي يشغلها المحققون حاليا لزيادة عدد محامي الدفاع، والمستشارين القانونيين، والموظفين الآخرين اللازمين للمحاكمات. ويعتزم الادعاء المحافظة على عشر من فرق المحاكمة ويلبي ذلك الاحتياجات الناشئة من الزيادة المتوقعة في عدد المحاكمات.

عاشرا - النتائج

٤٤ - استنادا إلى القدرة الحالية للمحاكمة على النحو المبين أعلاه، يمكن استخلاص بعض النتائج.

٤٥ - إن القضايا المتعلقة في الوقت الراهن بواحد وأربعين محتجزا يتم محاكمتهم أو ينتظرون المحاكمة، تمثل تقديرا ٧١٠ ١٢ ساعة عمل. ويقدر أن خمسة أقسام من الدائرة الابتدائية (تعمل أحدها رهنا بوجود عدد كاف من القضاة كما هو مشروع في الفقرة ٣٤ أعلاه) تستطيع أن تعمل لمدة ٣٧٥ ٣ ساعة عمل في السنة. وعلى هذا الأساس، يمكن استكمال محاكمة هؤلاء المحتجزين في حوالي أربع سنوات، أي بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن ذلك هو مجرد تقدير[٦].

٤٦ - وبالنسبة للمتهمين الطليقين وعددهم ١٧، يقدر أن محاكمتهم ستحتاج إلى حوالي ١ ٠٥٤ يوما. وعلى أساس ما ذكر أعلاه، تستطيع خمس دوائر ابتدائية العمل لمدة ٦٧٥ يوما (او ٣٧٥ ٣ ساعة، انظر أعلاه) في السنة. وعليه، ستستغرق محاكمات هؤلاء المتهمين حوالي سنة ونصف السنة. وإذا جاءت محاكمتهم فورا بعد المحاكمات المذكورة أعلاه، يمكن الانتهاء من العمل بحلول عام ٢٠٠٩. وينبغي الإشارة إلى أن هذا العدد هو الحد الأقصى، ويحتمل أن يكون عدد الذين سيقدمون إلى المحاكمة أقل من ذلك.

٤٧ - وعند النظر في الحد الأقصى لقرارات الاتهام التي يحتمل توجيهها نتيجة للتحقيقات الجارية وهو ٢٦ قرار اتهام، يقدر أن ذلك سيؤدي إلى أيام محاكمة إضافية عددها ٦١٢ ١ يوما، أي حوالي سنتين وأربعة أشهر، استنادا إلى متوسط قدره ٦٢ يوم محاكمة للمتهم. وإذا أضيف ذلك إلى الإسقاطات المذكورة أعلاه، فسيتم الانتهاء من هذه المحاكمات بحلول عام ٢٠١١. وينبغي الإشارة مرة أخرى إلى أنه يحتمل أن يكون العدد الفعلي للأشخاص الذين سيقدمون إلى المحاكمة أقل من ذلك.

٤٨ - ويجوز تخفيض هذه الإسقاطات. فقد سبق الإشارة إلى أن العدد المقدر لشهود الادعاء يجوز أن يكون أقل أثناء المحاكمة، ويجوز أيضا تخفيض متوسط عدد أيام المحاكمة لكل متهم (انظر الفقرة ٢٥). وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بموجب المادة ١١ مكررا، يجوز للدائرة الابتدائية أن تأمر بتعليق الاتهام الموجه ضد المتهم إلى حين الانتهاء من الإجراءات المتخذة ضده أمام المحكمة الوطنية. ويجوز لهذا الحكم الذي تم إدخاله خلال الجلسة العامة الثانية عشرة، أن يساعد في تخفيض عدد القضايا التي تعرض على الدوائر الابتدائية.

٤٩ - ويخفض الإقرار بالذنب طول مدة المحاكمات. وقد ثبت بالتجربة أن الدائرة لا تحتاج أكثر من يوم واحد للتأكد من أن الإقرار بالذنب تم بصورة واعية، لا لبس فيها، وبحرية وبصورة طوعية. ويحتاج كتابة الحكم إلى أسابيع قليلة[٧]. ومن الصعب في هذه المرحلة تقدير عدد المتهمين الذين سيلجأون إلى الإقرار بالذنب. ومع ذلك، تجدر الملاحظة بأنه في الجلسة العامة الثالثة عشرة، تم اعتماد أساس قانوني للتفاوض على الإقرار بالذنب.

٥٠ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٤٨١ (٢٠٠٣) الذي سمح للقضاة المخصصين المعينين بالفصل في الإجراءات السابقة للمحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد تضمن الطلب الأصلي الذي قدمته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لتعيين قضاة مخصصين الاقتراح نفسه، لكنه رُفض. وما زالت المحكمة تصر على رأيها في أنه ليس هناك سبب من حيث المبدأ أو الممارسة يحول دون تكليف قضاة مخصصين معينين للقيام بمهام في المرحلة السابقة على المحاكمة، وإن ذلك يعجل الإجراءات.

٥١ - ولا تزال أسرع الطرق وأكثرها فعالية لزيادة قدرة المحكمة تتمثل في زيادة عدد القضاة وعدد الدوائر العاملة. وإذا تم زيادة عدد القضاة المخصصين المعينين في أي وقت من الأوقات من ٤ إلى ٩، فستزداد أقسام الدوائر الابتدائية من أربعة أو خمسة إلى ستة. والواقع أن ذلك يمكن أن يضاعف قدرة المحكمة وأن يعجل الإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز. وسيتطلب هذا الإصلاح تعديلا للنظام الأساسي (وهو الشيء نفسه بالنسبة للاقتراح الوارد في الفقرة ٤٧).

٥٢ - وكما ذُكر آنفا، فإن هذه الوثيقة جزء من عملية مستمرة لإعادة تحسين وتطوير استراتيجية الإنجاز كما أن المحكمة تعرب عن ترحيبها بأي إسهامات في هذه العملية.

الجدول ألف – ٤

العدد المقدم من الإدعاء فيما يتعلق بمحاكمات المحتجزين الحاليين

القضية	عدد		
	المتهمين	الشهود	ساعات المرافعات الرئيسية للإدعاء
١ – بوتاري	٦	٦٥	٣٣٠
٢ – الجيش ١	٤	١٠٠	٥٠٠
٣ – موفوبي وهاتيغيكيمانا	٢	٤٣	١٨٠
٤ – سيرومبا	١	٢٠	١٠٠
٥ – ندينداهيزي	١	١٥	٥٠
٦ – الجيش ٢	٤	٩٠	٥٠٠
٧ – الحكومة ١	٤	٥٠	٣٠٠
٨ – الحكومة ٢	٤	٤٥	٣٠٠
٩ – زيغيرانيرازو	١	٣٠	١٠٠
١٠ – بيكيندي	١	٣٠	١٠٠
١١ – ريتراهو	١	٣٠	١٠٠
١٢ – سيمبا	١	٤١	١٧٠
١٣ – سينغيمانا	١	١٥	٥٠
١٤ – كاريرا	١	١٥	٥٠
١٥ – مبامبارا	١	٣٠	١٥٠
١٦ – غاكومبيستي	١	٣٠	١٢٠
١٧ – روكوندو	١	٢٠	٨٠
١٨ – نزابيريندي	١	١٥	٦٠
١٩ – نسينغيمانا	١	١٥	٦٠
٢٠ – موهيمانا	١	١٥	٦٠
٢١ – روتاغانيرا	١	١٥	٦٠
٢٢ – غاتيتي	١	٣٠	١٢٠
٢٣ – نشاميهيغو	١	١٥	٦٠
المجموع	**٤١**	**٧٧٤**	**٣ ٦٠٠**

الجدول ألف - ٥

تقديرات تستند إلى العدد المقدم من الإدعاء فيما يتعلق بالمحتجزين الحاليين

		عدد					
القضية	المتهمين	شهود الإدعاء	ساعات المرافعات الرئيسية للإدعاء	ساعات استجواب الدفاع للشهود	المرافعات الرئيسية للدفاع	ساعات استجواب الإدعاء للشهود	مجموع الساعات
١ - بوتاري	٦	٦٥	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	١ ٣٢٠
٢ - الجيش ١	٤	١٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢ ٠٠٠
٣ - موفوني وهاتيغيكيمانا	٢	٤٣	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	٧٢٠
٤ - سيرومبا	١	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
٥ - ندينداهيزي	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
٦ - الجيش ٢	٤	٩٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢ ٠٠٠
٧ - الحكومة ١	٤	٥٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٢٠٠
٨ - الحكومة ٢	٤	٤٥	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٢٠٠
٩ - زيغيرانيرازو	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١٠ - بيكيندي	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١١ - ريتزاهو	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١٢ - سيمبا	١	٤١	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	٦٨٠
١٣ - سينغيمانا	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
١٤ - كاريرا	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
١٥ - مبامبارا	١	٣٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	٦٠٠
١٦ - غاكومبيستي	١	٣٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٤٨٠
١٧ - روكوندو	١	٢٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٣٢٠
١٨ - نزابيريندي	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
١٩ - نسينغيمانا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٠ - موهيمانا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢١ - روتاغانيرا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٢ - غاتيتي	١	٣٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٤٨٠
٢٣ - نشاميهيغو	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
المجموع	**٤١**	**٧٧٤**	**٣ ٦٠٠**	**٣ ٦٠٠**	**٣ ٦٠٠**	**٣ ٦٠٠**	**١٤ ٤٠٠**

الحواشي

(١) تتوقع الدائرة الابتدائية الثالثة إصدار حكمها في قضية سيانغوغو بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ أو في شباط/فبراير ٢٠٠٤، على أقصى تقدير.

(٢) بسبب عدم التيقن، على وجه الخصوص، من عدد الأشخاص الطليقين الذين ستحاكمهم المحكمة، وانطلاقا من أن الغرض الأساسي من هذه الوثيقة هو تقديم معلومات عن الكيفية التي ستدعم بها الموارد المطلوبة لفترة السنتين استراتيجية الإنجاز، يعتبر من غير المستصوب في هذه المرحلة وضع استراتيجية إنجاز لدائرة الاستئناف (التي تشملها أيضا استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة). وتجدر الإشارة أيضا إلى أن جميع أحكام المحكمة استؤنفت باستثناء حكم واحد فقط.

(٣) ''وضع قضيتين في مسار ثنائي'' يعني الاستماع إليهما على فترات متعاقبة، مثلا حسب النسق التالي: القضية ألف لمدة خمسة أسابيع، ثم القضية باء لمدة خمسة أسابيع، ثم القضية ألف لمدة خمسة أسابيع، وهكذا. ويغادر محامي الدفاع في القضية ألف أروشا عند الاستماع إلى المحاكمة في القضية باء. والهدف من هذا النظام هو الاستفادة من فترات الانقطاع التي لا يمكن تحاشيها خلال محاكمة ما لكفالة إحراز تقدم في قضية أخرى. وفترات الانقطاع هذه تمكِّن الادعاء والدفاع من التحضير للمرحلة اللاحقة من الإجراءات (مثلا إجراء مقابلات مع الشهود، وما إلى ذلك).

(٤) ضاع بعض الوقت في عام ٢٠٠١ بسبب وفاة أحد القضاة.

(٥) حدث في عام ٢٠٠٣ ارتباك في الجدول الزمني للمحاكمات بسبب عدم إعادة انتخاب بعض القضاة. وتطلب ذلك إعادة تشكيل بعض الدوائر وإعادة تنظيم العمل.

(٦) تختلف الإسقاطات الواردة في هذا القسم من بعض الجوانب عن الإسقاطات الواردة في طلب المحكمة للقضاة المخصصين (A/56/265). والأسباب الرئيسية لذلك هي أن عدد المحتجزين قد ازداد؛ وأن مجلس الأمن لم يُجِزْ إلا أربعة من القضاة المخصصين المعينين في أي وقت من الأوقات، وأن هؤلاء القضاة لن يكونوا متاحين إلا اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، (وليس بحلول نهاية عام ٢٠٠٢ كما كان متوقعا في الأصل).

(٧) استندت الأحكام التالية إلى الإقرار بالذنب: المدعي العام ضد جان كامباندا (١٩٩٨)؛ المدعي العام ضد عمر سيروشاغو (١٩٩٩)؛ المدعي العام ضد جورج روغيو (٢٠٠٠).